الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٤**

الاثنين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بورلاند (بليز).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح الأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نشرع في الإدلاء بالبيانات في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية، سأعطي الكلمة للمتكلمين المتبقين على قائمتنا من جلسة صباح اليوم في إطار مجموعتي ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“ و ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)“.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يكتسي الجزء المكرس من مناقشتنا لأسلحة الدمار الشامل الأخرى أهمية حاسمة بالنسبة لوفد بلدي. فأسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا لا يمكننا التعامل معه على أنه مسألة ثانوية.

وفي سبيل التصدي لهذا التهديد، فقد توفرت للمجتمع الدولي العديد من الصكوك المتخصصة التي وضعت خصيصا لمواصفات الأنواع الرئيسية للأسلحة التي نناقشها. وجميع هذه الصكوك ضرورية، بل يجب إضفاء الطابع العالمي عليها جميعاً والامتثال لها على نحو يكفل توفيرها لأفضل وقاية يستطيع المجتمع الدولي تنفيذها ضد هذا التهديد المتعدد الجوانب.

وتعيد فرنسا، بصفتها دولة وديعة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، تأكيد تمسكها بذلك الصك الذي يساعد بقدر المستطاع على سد النقص فيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على الأنظمة الرئيسية المتعلقة بمثل هذه الأسلحة. وتحث فرنسا جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول، على أن تفعل ذلك دون تأخير. وتحث تلك الدول التي لديها تحفظات بشأن البروتوكول على سحب تحفظاتها.

و ينبغي ألا يحسبن أي أحد أنه يمكن تبرير استخدام أسلحة الدمار الشامل من ذلك القبيل، أو أن يفلت من العقاب على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

استخدامها. وتواصل فرنسا في هذا الصدد، دعمها الكامل لآلية التحقيق التي يمكن أن ينشئها الأمين العام فيما يتعلق بادعاءات استخدام تلك الأسلحة. ونؤكد من جديد عزمنا على الاستجابة حسب قدراتنا، لأي طلب محدد يقدم إلينا بشأن تقديم المساعدة في مجال تطبيق ذلك الصك.

وسيتشهد هذا العام عقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وترسخ الاتفاقية مبدأً أساسياً لصون السلام والأمن الدوليين: لا يجوز استحداث الأسلحة البيولوجية أو إنتاجها أو حيازتها لأي سبب كان. وعليه، فإن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية يمثل هدفاً هاماً للغاية. وتناشد فرنسا جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق أو توقّع بعد على الاتفاقية، أن تفعل ذلك. وتعيد فرنسا التأكيد على وجوب تنفيذ أحكام الاتفاقية بطريقة فعالة.

ونؤيد تعزيز جميع الصكوك والآليات الموجودة لضمان الأداء الفعال للاتفاقية، وخاصةً تدابير بناء الثقة، وتقديم المساعدة للدول المتضررة، وبرنامج العمل فيما بين الدورات، والمتابعة المنتظمة بغية الأخذ في الاعتبار بالتطورات العلمية والتكنولوجية.

ونعرب عن دعمنا الكامل للرئيس المعيّن للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وللنهج الذي وضعه سفير هولندا هذا الصباح.

وتشكل الاتفاقية حجر الزاوية للنظام الدولي الرامي إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تظل الاتفاقية أداة فعالة. وعليه، يجب على الدول الأطراف أن تهدف إلى جعل الاتفاقية عنصرا محورياً لهيكل أكثر شمولا لمكافحة التهديد البيولوجي، سواء نجم عن استفزاز متعمد أم خلاف ذلك. وستبقى السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في صلب اهتمامات فرنسا في المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.

وتشكل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الركيزة الأساسية الأخرى لنظام حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن رأينا أنه ينبغي تنفيذ هذه المعاهدة الأساسية —التي لسنا بحاجة إلى التأكيد على قوتها وجديتها وملاءمتها – تنفيذا كاملا من أجل الحفاظ على أهمية دورها. فهي نص فريد من نوعه في تاريخ نزع السلاح، بل هي الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تنظم كلاً من الإزالة التام لفئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتنص على نظام ملزم للتحقق في ذات الوقت — بما في ذلك الأحكام وعمليات التفتيش وغير ذلك — على حد سواء، فضلاً عن الإجراءات القوية التي تتخذ بموجبها فيما يتعلق بعدم الانتشار.

ويشمل نظام الاتفاقية نسبة ٩٨ في المائة من صناعة الأسلحة الكيميائية العالمية، وتنص على تدمير أكبر المخزونات العالمية من تلك الأسلحة، سواء ما تم إنجازه من ذلك التدمير، أم الأنشطة الجارية بشأنه. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب باشتراك السفير أحمد أزمجو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في مناقشاتنا — وخصوصاً، في جلسة المناقشة التي نظمت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر – وأؤكد له دعم بلدي الكامل لجهوده.

وبالمثل، تكتسي مسألة أنظمة إيصال أسلحة الدمار الشامل أهمية محورية في مناقشتنا. فالعديد من قرارات مجلس الأمن تعتبر انتشار القذائف التسيارية، إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذه المرحلة، لا يتوفر المجتمع الدولي على ولاية بشأن هذه المسألة، غير أننا نعلم جميعا أن البرنامجين الإيراني والكوري الشمالي، على نحو خاص، مستمران. وهذا أمر يثير قلقنا جميعا ويتطلب أن نتصدى له على وجه الاستعجال.

ويجب علينا إذن أن نزيد من جهودنا لتعزيز فعالية الترتيبات المتعددة الأطراف، لاسيما مدونة لاهاي لقواعد

السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية و نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. إننا نؤيد الجهود الرامية إلى إضفاء طابع عالمي على مدونة لاهاي لقواعد السلوك ونعرب عن رغبتنا في تعزيز فعاليتها. ونحن عاقدون العزم على مواصلة توعية المجتمع الدولي بهذا التهديد وتشجيع الشفافية فيما يتعلق بالقذائف التسيارية.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في إطار هذه المجموعة، أود أن أعلق أولا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ثم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

جمهورية إيران الإسلامية هي أكبر ضحية لاستخدام الأسلحة الكيميائية

في التاريخ المعاصر. فنتيجة لأكثر من ٤٠٠ هجوم بعوامل الحرب الكيميائية خلال حرب الثمانية أعوام التي شنها صدام على إيران، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، استشهد أو أصيب أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مواطن إيراني. ويشمل ذلك الرقم أكثر من ٠٠٠ ٧ من المدنيين الذين أصيبوا في نحو ٣٠ هجوما على المدن والقرى الإيرانية.

فعلى سبيل المثال، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧، ألقت طائرات صدام الحربية، في عمليتي قصف منفصلتين، قنابل غاز الخردل الكبريتي على أربعة أحياء سكنية في مدينة سرقشت، في شمال غرب إيران. ونتيجة لذلك، استشهد أكثر من ١٣٠ من المدنيين العزل، وأصيب نحو ٠٠٠ ٥ لا يزالون يعانون من تعقيدات صحية طويلة الأجل.

واكتشف مؤخرا في المدينة قنبلة غير منفجرة من مخلفات ذلك الهجوم، وهي الآن بصدد عملية التدمير تحت مراقبة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والجدير بالذكر أن الذكرى السنوية لهذه المأساة تخلد في إيران باعتبارها اليوم الوطني للدعوة إلى حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من تلك التجربة القاسية، فإن إيران لم تقتصر على عدم اللجوء لاستخدام الأسلحة الكيميائية ردا على هذه الهجمات بالأسلحة الكيميائية خلال الحرب المفروضة، بل أصدرت أيضا موقفا علنيا تماما يعارض استخدام الأسلحة الكيميائية، ثم شاركت بفعالية في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكانت إيران من بين أول البلدان التي وقعت على ذلك الصك الملزم قانونا وصادقت عليه.

هناك أدلة موثقة جيدا على أن نحو ٤٥٥ شركة، معظمها من بلدان غربية، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، شاركت في بناء برنامج صدام للأسلحة الكيميائية. و كانت ٣٠ شركة تقريبا من الولايات المتحدة ضمن الشركات التي زودت هذا البرنامج بأكثر من ثلثي المعدات والمواد المطلوبة. وبالنظر إلى أن تلك الشركات كانت تخضع لمراقبة حكوماتها، فإنه لم يكن بمقدورها نقل سلائف الأسلحة الكيميائية إلى صدام بدون موافقة حكوماتها.

فرنسا أيضا وفرت أسلحة أخرى للدكتاتور صدام، بما في ذلك أكثر من ٦٠ طائرة حربية من نوع ميراج F1 وقذائف Exocet لتعزيز قدرة الدكتاتور على إيصال الأسلحة. وعلى الرغم من أن مساعدة فرنسا للدكتاتور لم تمكنه من كسب الحرب، فقد كانت لها عواقب أخرى. ففي حالة من الحالات، استخدم جيش صدام طائرة حربية فرنسية من نوع ميراج F1 لإطلاق قذيفتين من قذائف Exocet ضربتا حاملة الطائرات الأمريكية USS Stark، مما تسبب في مصرع ٤٠ أمريكيا.

إن استخدام عوامل الحرب الكيميائية، لاسيما ضد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، جريمة حرب واضحة وجريمة إبادة جماعية.وبينما نال صدام وبعض شركائه، باعتبارهم من المقترفين الرئيسيين لهذه الجرائم، العقاب

المناسب، لم يعاقب بعد أولئك الذين شاركوا في بناء برنامج صدام للأسلحة الكيميائية.

التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائي ومرافق إنتاجها لا يزال يشكل الهدف الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبما أن مجرد وجود الأسلحة الكيميائية يهدد السلم والأمن الدوليين ويقوض سلامة الاتفاقية ومصداقيتها، فمن الأهمية بمكان كفالة امتثال الدول الحائزة الرئيسية للموعد النهائي الممتد إلى غاية ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وعلى نفس المنوال، ينبغي للدول الحائزة أن تبدأ في بذل جهود مستدامة وسريعة- على نحو ما طلبته الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وفي إطار الاتفاقية ونظام التحقق لديها- بغية الامتثال الكامل لواجباتها بموجب الاتفاقية. وما لم تقم بذلك، فإن علة وجود الاتفاقية ستتأثر بشدة، ومصداقيتها ستقوض بشكل كبير. ونحن نرى أن هذه المسألة ينبغي أن تجسد على نحو مناسب في مشروع القرار المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والمسألة الهامة الأخرى فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية هي التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن تدمير المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية في العراق قبل انضمام ذلك البلد إلى الاتفاقية. وبما أن تلك التدابير قد اتخذت بدون كامل الامتثال لأحكام الاتفاقية، وبما أن العديد من الأسئلة حول المسألة لا تزال بدون جواب، فمن الضروري موافاة الدول الأطراف بصورة علنية بالمعلومات، كي يتسنى النظر في المسائل داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، بعد مضي أربعة عقود تقريبا على البد بنفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن عالميتها لم تتحقق بعد للأسف. وندعو الدول الأطراف إلى مواصلة التزامها بواجباتها بألا تنقل إلى غير الأطراف المعدات والمواد، بما في ذلك العوامل البيولوجية والسمية، أو المعلومات العلمية والتكنولوجية. وغني عن القول إن اتخاذ إجراء بشأن غير الأطراف وإنهاء التعاون معها، سييسر تحقيق عالمية الاتفاقية.

ولتحقيق عالمية الاتفاقية، ينبغي للمؤتمر الاستعراض القادم أن يتناول المسألة بصورة جدية ويضع برنامج عمل، يشمل تدابير ملموسة، بما في ذلك حظر عمليات النقل إلى غير الأطراف لأي مواد أو تكنولوجيا يمكن أن تستخدم في استحداث الأسلحة البيولوجية.

ونؤيد بشدة موقف حركة عدم الانحياز إزاء أهمية تعزيز الاتفاقية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن برتوكول ملزم قانونا، لم نتمكن للأسف من إبرامه، بسبب الموقف العدائي لبلد واحد في عام ٢٠٠١، بعد سنوات من التفاوض. وستتاح فرص كثيرة في المؤتمر الاستعراضي لمناقشة هذه المسألة الهامة للغاية بغية استكشاف السبل والوسائل للاستجابة لرغبة المجتمع الدولي للتعجيل بإبرام هذا الصك.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشدد على ضرورة التعامل المناسب في المؤتمر الاستعراضي القادم مع مسألة تعزيز التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة، والتغلب على رفض ذلك بصورة تعسفية ولأسباب سياسية. وينبغي وضع خطة عمل تنطوي على تدابير عملية وملموسة لتعزيز تنفيذ تلك المادة، باعتبار ذلك هو السبيل الأمثل لتعزيز الاتفاقية.

وفي الختام، نعرب مجددا عن إيماننا بضرورة الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة البيولوجية، ونعرب عن قلقنا لأن الاتفاقية لا تمنع استخدامها بصورة صريحة. وفي ذلك السياق، نؤيد بشدة موقف حركة عدم الانحياز الذي يحث الدول التي لا تزال لديها تحفظات بشأن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على سحبها. ونقدر سحب التحفظات من جانب عدد من الدول الأطراف، وندعو جميع الدول التي لا تزال لديها تحفظات إلى أن تحذو نفس الحذو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين بشأن أسلحة الدمار الشامل، وننتقل الآن إلى جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

السيدة إلياس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يعتمد العالم بشكل متزايد على الفضاء في مجالات الاتصال والملاحة ورصد المناخ والتجارة الإلكترونية وخدمات أخرى لا تعد ولا تحصى ضرورية الآن لحياتنا اليومية. وتعتمد جميع الدول الأعضاء إلى حد ما على النظم المرتبطة بالفضاء. فاستخدام الفضاء مهم من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول. وفي الوقت الذي ينمو فيه عدد التطبيقات الساتلية وتنوعها الوطني ونطاقها، يتزايد كذلك القلق الدولي بشأن أمن الفضاء.

إن الحكومة الأسترالية تحضّر حاليا سياسة وطنية شاملة فيما يخص الفضاء، لرسم طريقنا قدما فيما يتعلق بهذا المجال الذي تزداد أهميته. لكن لأستراليا تاريخ طويل من المشاركة في مجال الفضاء، حيث كانت رابع دولة تطلق ساتلها بنجاح من إقليمها سنة ١٩٦٧. ويسمح موقعنا الجغرافي لأستراليا بأن تكون شريكا مهما لأغلب الدول التي ترتاد الفضاء. على سبيل المثال، فإننا نعمل مع الولايات المتحدة بغية تحسين الوعي بأحوال الفضاء والإسهام، بالتالي، في الخدمة التي تنذر باقي الدول بشأن التهديد الذي يشكله الحطام المداري على سواتلها، ومن ثم إتاحة القيام بإجراء للتلافي ذلك في الوقت المناسب.

إن أستراليا تدعم بقوة وضع نهج يقوم على القواعد، لإدارة الفضاء، وهي ملتزمة بالإسهام في وضع القواعد الدولية الملائمة للسلوك في الفضاء الخارجي.

و يساور أستراليا قلق بالغ جراء مشكل الحطام الفضائي المعمر في المدارات حول الأرض. ونعتبر أن المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي تتمثل في منع اتخاذ إجراءات تزيد من المستويات الخطيرة أصلا للحطام الذي يهدد سلامة السواتل وسفر الإنسان إلى الفضاء. ويمكن للاستخدام غير المناسب للأسلحة لتدمير السواتل، أن يتسبب في إحداث أحجام كبيرة من الحطام الفضائي المعمر في المدارات حول الأرض. وما لم نجد وسائل فعالة لمنع تلك الإجراءات، فإننا نواجه خطر خسارة فوائد الفضاء للجميع.

إن أستراليا ترحب بقرار الجمعية العامة، الوارد في قرارها ٦٨/٦٥، المتعلق بإنشاء فريق خبراء حكوميين عام ٢٠١٢ معني بالشفافية في مجال الفضاء وتدابير بناء الثقة. وتقف أستراليا على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في العمل الهام لذلك الفريق.

وأصيبت أستراليا بخيبة أمل جراء عدم إحراز أي تقدم جوهري بشأن مسائل أمن الفضاء في مؤتمر نزع السلاح، وتعتقد بأن ثمة حاجة للقيام بتفكير جديد في المؤتمر المعني بموضوع أمن الفضاء، الذي يهدف إلى تحديد سبل عملية وقابلة للتحقيق للمضي قدما.

و أستراليا نشطة على نحو متزايد في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. ونتشرف أيضا بمشاركتنا في رئاسة فريق الخبراء المعني بنظم الرقابة التنظيمية، وعمليات وأدوات الفضاء لدعم وعي تعاوني فيما يخص حالة الفضاء. ويظل تكامل الجهود في اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح حيويا.

إن أستراليا ترحب بالإسهامات البناءة في مجال أمن الفضاء من خارج سياق الأمم المتحدة، وبشكل محدد المقترح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. ويوفر ذلك النوع من المبادرات سبيلا له قيمة، لوضع المزيد من القواعد الدولية بشأن السلوك في الفضاء.

بما أن النظم التي تقوم على الفضاء، تصبح على نحو متزايد هيكلا حيويا للدول وممكنة حاسمة للاقتصاد العالمي وللتنمية، فإن أمن الفضاء يصبح حتى أكثر أهمية. وأستراليا ملتزمة بالقيام بما عليها في مجال اتخاذ تدابير عملية وملائمة لحماية الفضاء للجميع.

السيد بروناريو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): عندما نشر كتاب ”ستار تريك ٥: الحدود النهائية“ في حزيران/يونيه ١٩٨٩، اعتبر خيالا علميا محضا. ونحن نتكلم، أصبح الفضاء الحدود النهائية في الواقع. ويكتسي الفضاء الخارجي والأنشطة المتزايدة التي يجري القيام بها هناك، أهمية حاسمة ليس لحياتنا المعولمة فحسب، بل أيضا لفرادى الدول.

وحيث كان لرومانيا معالم بارزة من قبل، فإنها تتمتع بمركز دولة ترتاد الفضاء. وقد احتفل بلدي هذا العام بذكرى سنوية من شقين، تتعلق الأولى بمرور ٥٠ عاما على مغامرة أول إنسان خارج الغلاف الجوي للأرض، و ٣٠ عاما على أول تجربة لرومانيا في الفضاء الخارجي. وبالرجوع إلى الوقت الحاضر، دعوني أشير إلى بعض الأحداث التي جرت عام ٢٠١١.

وقعت الحكومة الرومانية و الوكالة الفضائية الأوروبية اتفاق انضمام بلدي إلى تنفيذ اتفاقية الوكالة الفضائية الأوروبية في شهر كانون الثاني/يناير في بوخارست. بوصف رومانيا العضو كامل العضوية التاسع عشر، فإنها سوف تستفيد من جميع برامج الوكالة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والدراية. وستسهم الاستفادة المباشرة من برامج نظم الفضاء التابعة للوكالة الفضائية الأوروبية، في تطوير مستوى عال من التطبيقات الفضائية في مجالات الزراعة والبيئة والنقل وإدارة الكوارث والطب.

استضافت بوخارست من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو المؤتمر الدولي الثاني المعني بالدفاع عن كوكب الأرض الذي تعقده الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، الذي نظر في جميع جوانب تهديد أثر الكويكب، بما في ذلك الرصد والتقرير المداري والتأثير الفيزيائي ورحلات المركبات الفضائية للكويكبات و تقنيات التخفيف/الانعطاف وحتى إدارة الكوارث، والجوانب السياسية لخطر الجرم القريب من الأرض.

وجرى عقد المدرسة الصيفية لمنظومة النظام العالمي لرصد الأرض، في كونستنتا من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر، التي هدفت أساسا إلى اكتساب المعرفة بشأن الاستخدام الحالي لبيانات رصد الأرض، و تقنيات صور المعلومات المتعلقة بالتعدين، والإسهام في منع ورصد وتقييم أثر الكوارث الطبيعة والتي تحدث بفعل الإنسان وحالات الأزمات.

و يتعين علي ألا أغفل الإشارة لحدث يحصل لأول مرة بالنسبة لبلدي، يتمثل في مشاركة الوكالة الفضائية الرومانية و معهد مغوريل لعلوم الفضاء، في التخطيط والتحضير لرحلة أقليدس الفضائية. واختارت الوكالة الفضائية الأوروبية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر تلك الرحلة ضمن برنامج الرؤية الكونية، المقرر إطلاقه عام ٢٠١٩.

إن رومانيا تضطلع برئاسة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وحظيت بوصفي رئيسا للجنة، في ١ حزيران/يونيه برئاسة الاجتماع المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لأول رحلة بشرية والدورة الأولى للجنة.

إن رومانيا كانت من بين مؤسسي اللجنة، سنة ١٩٥٩ وشغلت لسنوات عديدة منصب نائب الرئيس، وشاركت منذ البدايات الأولى في إعداد الإطار القانوني الرئيسي فيما يخص أنشطة الدول في الفضاء الخارجي. وشغلت رومانيا أيضا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، منصب رئيس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وتعتقد رومانيا آخذة في الاعتبار كل تلك الأنشطة

بأنه من الملح العمل في اتجاه الحفاظ على بيئة فضاء خارجي سلمية وآمنة ومأمونة، واستخدامها على أساس منصف ومقبول للطرفين.

إننا نسلم جميعا بالإطار القانوني الدولي القائم الذي ينظم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ونلتزم به. وتتابع رومانيا في ذلك الصدد، باهتمام كبير المناقشات المتعددة الأطراف بشأن ضرورة وملاءمة تحسينه وتعزيزه بشكل أكبر.

وشاركت رومانيا، بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، في صياغة مشروع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. ونعيد التأكيد على أن المستهدف من مشروع المدونة أن تكون قابلة للتطبيق على أساس طوعي على جميع أنشطة الفضاء الخارجي التي تضطلع بها الدول، وكذلك الكيانات غير الحكومية. والصك الجديد المتعدد الأطراف سيضع القواعد الرئيسية التي يتعين على الدول التي ترتاد الفضاء مراعاتها في كل من الأنشطة المدنية والعسكرية. والهدف الرئيسي للمدونة، التي ينظر إليها باعتبارها تدبيرا للشفافية وبناء الثقة، هو توفير تدابير للحيلولة دون أن يصبح الفضاء منطقة صراع.

في السياق نفسه، تؤكد رومانيا من جديد رغبتها في الدخول في نقاش حقيقي في مؤتمر نزع السلاح حول بند جدول الأعمال المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو مرة أخرى إلى استئناف المؤتمر لأنشطته الفنية بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالتوازي مع إجراء مناقشات حول جميع المواضيع المتبقية.

أخيرا، فإن رومانيا هي أحد مقدمي مشروع القرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي يقدمه تقليديا الاتحاد الروسي والصين. ونحن نتطلع إلى إنشاء فريق الخبراء الحكوميين في العام المقبل لبحث تلك القضايا.

السيدة كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تمس النظم الفضائية اليوم جميع جوانب حياتنا اليومية تقريبا، وهي أمر حيوي لتعزيز أمننا القومي والسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية العالمية، فضلا عن توسيع نطاق المعرفة العلمية.

لقد وُصف استكشاف الفضاء لسنوات باعتباره سباقا بين الدولتين العظميين، ولكن جميع الحكومات ومواطنيها والقطاعات التجارية تقريبا تعتمد على النظم الفضائية اليوم. وتوفر هذه النظم فوائد عالمية، فضلا عن الفوائد الوطنية، وتسهم في تعزيز الاستقرار في الفضاء.

والطابع المترابط للقدرات الفضائية واعتماد العالم المتزايد عليها يعنيان أن الأعمال غير المسؤولة في الفضاء يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة للجميع. وجميع الدول لها الحق في استخدام الفضاء واستكشاف الفضاء، ولكن هذا الحق تواكبه مسؤولية أيضا.

وتلتزم الولايات المتحدة بالتصدي لتحديات البيئة الفضائية التي تشهد تنازعا اليوم. وفي الواقع، يجب على جميع الدول العمل معا لاعتماد نُهج للنشاط المسؤول في الفضاء من أجل الحفاظ على هذا الحق لمنفعة الأجيال المقبلة. ومن المصلحة المشتركة لجميع الدول المساعدة على منع الحوادث والتصورات الخاطئة وانعدام الثقة.

وتلتزم الولايات المتحدة بتعزيز التعاون الدولي لتدعيم السلامة والاستدامة والاستقرار والأمن في الفضاء. وسياسة الفضاء الوطنية للولايات المتحدة تؤكد أننا مستعدون للنظر في المفاهيم والمقترحات ذات الصلة بتحديد الأسلحة في الفضاء، شريطة أن تلبي المعيارين الصارمين المتمثلين في المساواة والتحقق الفعال وأن تعزز، بطبيعة الحال، الأمن القومي لبلدنا وحلفائه. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد مقترحات لتحديد الأسلحة لا تلبي هذين المعيارين، ولا يمكننا دعم المحاولات

الرامية إلى إيجاد روابط مصطنعة بين هذه المقترحات والتدابير العملية والطوعية للشفافية وبناء الثقة.

والتدابير التي تعزز الشفافية وبناء الثقة، مثل تقديم إخطارات مسبقة بعمليات إطلاق مركبات الفضاء ووضع أفضل المبادئ التوجيهية للممارسات والتحذير من مخاطر التصادم بين الأجسام الفضائية، تعزز الاستقرار والسلامة والاستدامة، وتدعم بالتالي مصالحنا الأمنية المتبادلة.

وتشمل جهودنا الثنائية لوضع تدابير لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الإخطارات بشأن اقتراب أجسام فضائية أو حطام فضائي بشدة من السواتل أو المركبات الفضائية الموجودة في المدار وإجراء مناقشات حول إنشاء آليات لتبادل المعلومات عن المخاطر الطبيعية والحطام وتنظيم زيارات خبراء لمراكز مراقبة رحلات السواتل العسكرية وإجراء حوارات بانتظام حول أمن الفضاء مع كل من الدول المتمرسة والناشئة في ارتياد الفضاء. وكانت تجربة التصادم الذي وقع في عام ٢٠٠٩ بين ساتل للاتصالات تابع لشركة إريديوم وساتل عسكري روسي غير صالح للعمل من طراز كوزموس قد أعطت زخما كبيرا لبدء هذه الحوارات، بما في ذلك حوارنا المتواصل مع روسيا.

وفي مجال التدابير المتعددة الأطراف للشفافية وبناء الثقة، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن الجهود الرامية إلى اعتماد تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء ينبغي أن تبنى على نهج التفاوض من خلال القوائم الاستثنائية، وكذلك على المبادرات المنطلقة من القاعدة التي يضعها مشغلو السواتل من الحكومات والقطاع الخاص. والولايات المتحدة تضطلع بدور قيادي في الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن الاستدامة على المدى الطويل، وهو منتدى رئيسي لوضع مبادئ توجيهية على الصعيد الدولي لأفضل الممارسات من أجل تخفيف الحطام المداري ونشر الوعي بأحوال الفضاء، وهي أمور أساسية للجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير للشفافية وبناء الثقة لتعزيز الاستقرار والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تدرس اقتراح الاتحاد الأوروبي وضع مدونة دولية وملزمة سياسيا لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن لوضع مدونة دولية ملزم سياسيا لقواعد السلوك توقع عليها الدول المتمرسة وتلك الناشئة في ارتياد الفضاء أن يساعد على حصر أفضل الممارسات وتقليل فرص التصادم أو أشكال التداخل الأخرى الضارة بأنشطة الدول الأخرى وتعزيز الاستقرار في الفضاء.

وأود تسليط الضوء على أن الولايات المتحدة تلتزم بالفعل الكثير من الممارسات المنصوص عليها في المشروع الحالي للمدونة، مثل التحذير من حوادث التصادم المدارية المحتملة والإخطار بالمخاطر العالية لعودة الموجودات الفضائية إلى الأرض ونشر سياساتنا واستراتيجياتنا الأمنية الوطنية ذات الصلة بالفضاء وتقديم إخطار قبل عمليات الإطلاق المدنية وتلك المتعلقة بالأمن القومي.

والولايات المتحدة تتطلع أيضا إلى العمل مع زملائنا في المجتمع الدولي في العام المقبل في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي والمنشأ بموجب القرار ٦٨/٦٥. ويحدونا الأمل في أن يكون الفريق بمثابة آلية بناءة لدراسة تدابير طوعية وعملية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في الفضاء، تعالج المشاكل الملموسة اليوم وتشجع تنفيذ عمليات آمنة ومسؤولة في آن معا في الفضاء.

والولايات المتحدة تؤيد إيلاء الاعتبار الكامل لجميع المقترحات ذات الصلة للتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف للشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية السياسات والاستراتيجيات والأنشطة والتجارب الأمنية الوطنية ذات الصلة بالفضاء؛ والإخطارات بشأن المخاطر الفعلية والمحتملة البيئية أو تلك الناجمة دون قصد عن

الأنشطة البشرية على سلامة الرحلات الفضائية؛ والإجراءات المعززة للمشاورات الدولية بشأن عمليات الفضاء الخارجي من أجل منع وقوع حوادث في الفضاء الخارجي ومنع مخاطر التداخل الذي يحتمل أن يكون ضار أو تقليلها إلى حدها الأدنى.

والولايات المتحدة تؤكد من جديد مرة أخرى التزامها بتعزيز الاستقرار في بيئة الفضاء من خلال التعاون الدولي. وهذا أمر في مصلحة الجميع ويمكن تحقيقه من خلال تنفيذ تدابير للشفافية وبناء الثقة تشجع السلوك المسؤول والاستخدام السلمي للفضاء. وسيعزز هذا التعاون بين الأعضاء المتمرسين والجدد في مجتمع ارتياد الفضاء أمننا المشترك.

أود أن أختتم بالقول إنه لمن دواعي سروري أن أتكلم مباشرة بعد زميلنا الروماني، وهو رائد فضاء سابق وبالطبع رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وبأن أعرب أيضا عن مدى استمتاعنا بأن نرعى، جنبا إلى جنب مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الحلقة الدراسية السنوية للمعهد بشأن الفضاء، والتي نتطلع إلى عقدها مرة أخرى في الربيع المقبل.

السيد تيليغن (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن لفرصة عرض موقف وفد بلدي في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي.

إن أهمية مجال الفضاء وتوسعه القوي باعتباره بيئة للموارد في ازدياد، مما يجبرنا على استعراض قضايا الأمن ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي.

ومع زيادة عدد الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال الفضاء وطرقهم المختلفة لاستخدام الفضاء الخارجي والموجودات الفضائية والاعتماد عليهما، فقد زادت الفوائد والمخاطر. وبيئتنا الفضائية هشة للغاية وعرضة جدا لأن تُستخدم بطريقة غير مستدامة. وهذا الواقع يجعل أمن الفضاء مسألة ملحة، ومما يثلج صدورنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد بدأ في التصدي لها.

وكازاخستان تؤيد مبادرات الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية اللتين طرحتا مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، ونظرا للجمود في مؤتمر نزع السلاح وعدد من الصعوبات السياسية الأخرى، فإن التحرك نحو إبرام اتفاق دولي ملزم لم يحرز تقدما كبيرا.

على الرغم من أنه يبدو أن هناك اتفاقاً على نطاق واسع بين الوفود بشأن أهمية أمن الفضاء، فهي تركز بدرجات متباينة على أن تكون تدابير الشفافية و بناء الثقة المتعلقة بالمعاهدات الرسمية غير ملزمة. وتدعو كازاخستان إلى مزيج من الاثنين: معاهدة قوية لا لبس فيها تعززها الشفافية وتدابير بناء الثقة، على النحو المقترح في مشروع القرار المقدم من قبل الاتحاد الروسي والصين، والذي أصبح القرار ٦٨/٦٥. وسوف يعقد بموجبه فريق من الخبراء الحكوميين المختصين بهذا الموضوع اجتماعه الأول في تموز/يوليه ٢٠١٢.

ويمكن لنا أن نتطلع إلى وضع خارطة طريق للمستقبل، بناء على عمل فريق الخبراء الحكوميين الأول الذي تم إنشاؤه منذ قبل ٢٠ عاما، والتقرير الذي قدمه (A/٤٨/٣٠٥) بشأن تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك التقنيات المتباينة المتاحة، وإمكانيات تحديد الآليات المناسبة للتعاون الدولي في مجالات الاهتمام المحددة.

ومن الضروري للغاية أن يلتزم المجتمع الدولي ببذل قصارى جهوده لدعم مبادرة فريق الخبراء الحكوميين هذه، التي ترسي قواعد السلوك المسؤول في الفضاء، بل وربما تتصدى لبعض الشواغل الأمنية الوطنية للدول الرائدة للفضاء،

حتى لا تشعر باستمرار الحاجة إلى استكشاف إمكانية تسليح هذه البيئة الهشة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كازاخستان مقتنعة بأن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ستنجم عنه مزايا لقلة من الدول، وبالتالي فإنه سيقيم جدراناً من الريبة والشكوك التي بدأنا تبديدها للتو فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها. والأخطر من ذلك هو أن الإجراءات التي تتخذها بعض البلدان الحائزة للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الحرب الفضائية، قد تؤدي إلى عدم الانتشار من قبل الدول الأخرى التي قد ترغب أيضا في الحصول عليها، كما هو الحال في المجال النووي.

وقد أثبتت الخبرة السابقة أنه يمكن إخفاء خطر هذا العمل العسكري، ومن ثم يصبح خرقا رئيسياً للأمن الدولي. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ١٣٠ بلدا تملك برامج فضائية متطورة، أو تقوم بتطويرها، باستعمال المعلومات من الأصول الفضائية للدفاع عن نفسها. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكفل عدم تقويض منظومات هذه الأسلحة الخطيرة للهيكل القائم للاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة، وخصوصاً في مجال القذائف النووية.

ولا تنوي كازاخستان، سواء الآن أم في المستقبل، السعي إلى تطوير أسلحة الفضاء أو نشرها في الفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن بلدي، الذي يستضيف أول وأكبر قاعدة لإطلاق الصواريخ والسفن الفضائية، بايكونور، يعمل على وضع برنامج وطني للفضاء المدني، بما في ذلك إنشاء مجمع للصواريخ الفضائية، يدعى بايتريك.

وسيساعد ذلك المجمع على أن يصبح جزءاً من السوق العالمية للخدمات الفضائية وتيسير الوصول إلى أحدث التكنولوجيات وفقاً لقواعد الأمن الجماعي الدولي.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، انضمت كازاخستان إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، وتعمل بنشاط من أجل الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وعلى الرغم من أنها ليست عضوا رسميا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فقد التزمت بمراعاة لوائحه بدقة في سياساتها التصديرية على مدى السنوات العديدة الماضية، وتأمل في كسب تأييد وثقة الدول الأعضاء فيما يتعلق بطلبها الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في دورته القادمة.

وبلدي مستعد للتعاون على نحو جماعي مع الآخرين لكفالة تحقيق هدفنا المتمثل في بناء مجتمع دولي قائم على العدالة والمساواة، دونما استثناء، على نحو كامل. وتوفر الدروس التي استخلصناها في الماضي والحاضر فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه إلغاء تكديس أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، النووية منها والكيميائية، الكثير من الأدلة على ضرورة منع العوائق المماثلة التي تعترض إزالة الأسلحة من الفضاء والحطام الفضائي في المستقبل. ولن يؤدي أي قصر نظر في هذا الشأن إلا إلى تقليص مواردنا المالية العالمية المحدودة المخصصة للتنمية المستدامة، التي تعمل الأمم المتحدة جاهدة من أجل تحقيقها.

وفي الختام، تود كازاخستان أن تؤكد على أن هدفنا المشترك يتمثل في كفالة الإبقاء على الفضاء الخارجي مجالا للتعاون، وخاليا من الأسلحة، كي تتمكن البشرية من الاستمرار في استخدامه من أجل تطورها وتقدمها بصورة سلمية.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): لقد دخلت البشرية العقد السادس من اكتشاف الفضاء الخارجي. وللرحلات الفضائية المأهولة تاريخ يعود إلى ٥٠ عاما. وقد أطلقت الصين بنجاح مؤخرا المركبة الفضائية – Tiangong-1 Heavenly Palace 1 – بهدف إجراء تجارب الالتقاء والالتحام.

وبذلك فقد دشنا عهداً جديداً من رحلات الفضاء الصينية المأهولة، فضلاً عن تأكيد التزام الصين بالهدف النبيل المتمثل في تعزيز اكتشاف الفضاء الخارجي واستخدامه على نحو سلمي، والحفاظ على السلم وتحقيق المنافع للبشرية جمعاء.

والفضاء الخارجي، بوصفه حيزاً عاماً عالمياً، إنما هو ثروة مشتركة للبشرية بأسرها. فلاستدامة السلام في الفضاء الخارجي أثر على أمن وتنمية ورخاء جميع الدول. وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه، آخذة في الارتفاع جراء تزايد اعتماد البشرية على الفضاء الخارجي. وتزداد أيضاً الشكوك المتعلقة بأمن الفضاء الخارجي. ويشكل الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومنع تسليحه وحدوث سباق تسلح فيه، مصالح والتزامات مشتركة لجميع البلدان.

ويثلج صدورنا أن المجتمع الدولي قد تمكن من إيجاد أرضية مشتركة أكبر– في سياق الاستجابة لذلك التحدي الأمني المتزايد في الفضاء الخارجي– فيما يتعلق بمعارضة تسليح الفضاء الخارجي ومنع سباق تسلح فيه. وقد اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على مدى سنوات عديدة، قرارا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ودعت إلى إجراء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن صك دولي ملزم قانونا فيما يتعلق بهذه المسألة.

وتعارض الحكومة الصينية دائما وبشدة، تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتكرس نفسها للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن في الفضاء الخارجي. وتواصل الصين الاشتراك في تقديم مشروع القرار المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“، وتعمل بنشاط من أجل تعزيز تنفيذه في مؤتمر نزع السلاح.

وقد قدمت الصين وروسيا بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح المعقود في عام ٢٠٠٨، مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٩ قدمت الصين وروسيا–نتيجة للتركيز على التعليقات والمقترحات التي قدمها العديد من أعضاء المؤتمر– ورقة عمل إضافية لتوضيح وشرح مشروع المعاهدة. ونأمل أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في عقد مناقشات موضوعية بشأن مشروع المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الأطراف الأخرى من أجل إثراء وتحسين مشروع المعاهدة عبر مناقشة وسائل فعالة للتعامل مع سلسلة من القضايا ذات الصلة، بما في ذلك التحقق.

وتولي الصين أهمية بالغة لتدابير الشفافية و بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وهي منفتحة على المبادرات والمناقشات ذات الصلة. ومن رأينا أن تدابير الشفافية و بناء الثقة بطريقة ملائمة ومستدامة لها أهمية أكيدة، لكونها تعزز الثقة المتبادلة، وتحد من سوء التقدير، وتنظم أنشطة الفضاء الخارجي وتصون أمنه. وهي عناصر تكميلية مفيدة للصك الدولي الملزم قانونا بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الوقت نفسه، فإن الشفافية وتدابير بناء الثقة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هما عمليتان متوازيتان. وترى الصين من جانب، أنه يمكن التوصل في نهاية المطاف إلى مجموعة من الترتيبات المتعلقة بتدابير الشفافية وبناء الثقة على أساس توافق الآراء عبر المداولات والمشاورات الدولية المفتوحة على نطاق واسع وعلى قدم المساواة. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن للشفافية وتدابير بناء الثقة، لكونها طوعية، أن تكون ملزمة قانونا، أو أن تكون بديلا للتفاوض بشأن صك جديد ملزم قانونا بشأن الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، ظل الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي يواصلان جهوداً حثيثة ومفيدة على مدى سنوات عديدة.

ويقتضي القرار ٦٨/٦٥ من الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، وهو الفريق الذي سيوفر محفلا موثوقا للغاية لإجراء المناقشات الدولية ذات الصلة. والصين تتطلع إلى تبادل شامل وعميق للآراء مع الأطراف المعنية في هذا الإطار.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

تحيط الحكومة الصينية علما بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وتعتقد الصين أن مشروع المدونة، الذي يركز على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، لن يميع بأي حال من الأحوال عملية المناقشة في إطار مؤتمر نزع السلاح حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من التعامل مع شواغل جميع الأطراف ذات الصلة على نحو ملائم، وذلك لإعداد مدونة سلوك مقبولة للجميع.

إن السلام والتنمية والتعاون هي اتجاهات عصرنا التي لا رجعة فيها. وإبرام صك دولي جديد ملزم قانونا في وقت مبكر لمنع تسليح الفضاء الخارجي ذو أهمية أساسية لتحقيق السلام والهدوء الدائمين في الفضاء الخارجي. والصين مستعدة للتعاون مع جميع البلدان للإسهام في صون السلام والأمن في الفضاء الخارجي.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضرورة الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة صراع شرطان أساسيان لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وتلتزم إيطاليا، وهي شركاؤها في الاتحاد الأوروبي، التزاما تاما بتعزيز أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي التي تسهم في تنمية الدول وأمنها. ومن ثم، فإن بلدي، سواء على المستوى الثنائي أو بوصفه عضوا نشطا في الوكالة الفضائية الأوروبية وباعتباره أحد المساهمين الرئيسيين فيها، يشجع التعاون الدولي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ولقد أيدنا في العام الماضي مشروع القرار المتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، والذي قدمه الاتحاد الروسي واشترك بلدي في تقديمه. ونشجع على إنشاء تدابير فعالة للشفافية وبناء الثقة بين الدول الأكثر نشاطا في مجال ارتياد الفضاء. ونحن ملتزمون بتنفيذ قرار العام الماضي (القرار ٦٨/٦٥)، ونتطلع إلى الدور الذي سيضطلع به فريق الخبراء الحكوميين بهذا الخصوص.

وتؤيد إيطاليا، جنبا إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، إعداد مجموعة مبادئ توجيهية طوعية دولية من شأنها أن تعزز سلامة وأمن جميع الأنشطة الفضائية والقدرة على التنبؤ بها. ويُنتظر أن تحد هذه المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، من حوادث التداخل الضار أو التصادم أو الحوادث في الفضاء الخارجي، وكذلك تكون الحطام، أو تقلل هذه الحوادث إلى حدها الأدنى.

وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وقد تم إعداد مشروع مدونة ويعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على مناقشته مع عدد من الشركاء الرئيسيين. وتستند المدونة إلى ثلاثة مبادئ، ألا وهي، حرية الجميع في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية؛ والحفاظ على أمن وسلامة الأجسام الفضائية في المدار؛ وإيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية والدفاعية المشروعة للدول. وإيطاليا تدعم المبادرة منذ البداية تماما.

والغرض من مشروع المدونة ليس تكرار أو منافسة المبادرات التي تتعامل بالفعل مع هذه القضية تحديدا، بما فيها تلك المقدمة في مؤتمر نزع السلاح. بل على العكس، فإن مشروع المدونة الدولية، باعتبارها تدبيرا للشفافية وبناء الثقة، يؤكد على أهمية اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون أن يصبح

الفضاء منطقة صراع ويدعو الدول إلى تسوية أي صراع في الفضاء الخارجي بالوسائل السلمية.

ونأمل أن تساعد المناقشة خلال هذه الدورة على توضيح القضايا ذات الصلة باقتراح الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك. وإيطاليا مستعدة لتبادل المعلومات بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا لعرض مشروع القرار A/C/1/66/L.14.

السيدة موثوكومارانا (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): إن موقف سري لانكا منذ أمد بعيد هو أن الفضاء الخارجي جزء من التراث العالمي ويجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية وبما يعود بالنفع على البشرية جمعاء ويحقق مصلحتها، وذلك بروح من التعاون.

ولسنوات عديدة، تناوبت سري لانكا ومصر عرض مشروع القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومشروع قرار هذا العام (A/C.1/66/L.14)، الذي يعرضه وفد بلدي، يسلم بالفهم العام الذي ترسخ منذ فترة طويلة بشأن هذه القضية، وبالتالي فإنه يتبع بصورة وثيقة مشروع قرار العام الماضي، مع تحديثات تقنية فحسب.

يخوض الجنس البشري منذ أمد بعيد سباقات تسلح في البر والبحر والجو. ويجب ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة أخرى لسباق تسلح. ويمكن أن تنشأ سلسلة من العواقب الوخيمة عن نشر أي سلاح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يهدد نشر أسلحة في الفضاء الخارجي على نحو خطير أمن الموجودات في الفضاء الخارجي ويحتمل أن يضر بالمحيط الحيوي للأرض وأن يفضي إلى نشوء الحطام الفضائي. إن منع حدوث سباق تسلح أسهل كثيرا من السيطرة عليه أو وقفه بعد أن يكون قد بدأ.

وتُستخدم التكنولوجيات المرتبطة بالفضاء الخارجي على نطاق واسع حاليا للأغراض السلمية. ومن واجب ومسؤولية جميع الدول ضمان استغلال التقدم السريع في تكنولوجيات الفضاء للأغراض السلمية المفيدة للحياة البشرية.

ونص مشروع قرار هذا العام، على غرار القرارات بشأن هذا الموضوع في السنوات السابقة، يشير إلى العديد من الاتفاقيات الدولية حول هذا الموضوع وكذلك التفاهمات التي تم التوصل إليها في العديد من المحافل، ويؤكدها. ويشدد مشروع القرار على الطابع المتكامل للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، ويؤكد على أهمية تحقيق مزيد من الشفافية في تبادل المعلومات عن جميع الجهود الثنائية في هذا المجال. وهو يسلم أيضا بأن مؤتمر نزع السلاح– المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح– له الدور الرئيسي في معالجة هذه القضية.

ويأمل وفد بلدي أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن، مما يجسد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ونشجع جميع أعضاء اللجنة على تأييد مشروع القرار بوصفه مظهرا من مظاهر الرغبة العامة للبشرية في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد بارك تشول – مين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشهد هذا العام معلما هاما في تاريخ الأنشطة الفضائية والتعاون الدولي، ألا وهو، الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لأول رحلة بشرية إلى الفضاء. وقد فتح ذلك الإنجاز جبهة جديدة للعلم، ترتبت عليها إنجازات وتطبيقات في طائفة واسعة من المجالات مثل التنبؤ بحالة الطقس وإدارة الكوارث والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، أسهمت مشاريعنا في الفضاء إسهاما غير مسبوق في رفاه الجنس البشري بتيسير التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ونظرا للتأثير المفيد لعلوم

الفضاء على البشرية جمعاء، فإن صون الفضاء للأغراض السلمية والحفاظ عليه باعتباره مجالا صالحا للاستخدام سيكون تحديا رئيسيا فيما ننظر في مستقبل الجنس البشري في الفضاء الخارجي.

ونظرا لأهمية الاستخدام السلمي والتعاوني للفضاء الخارجي والمناقشات النشطة الجارية بالتزامن في مختلف المحافل الدولية، سنكون قادرين على تحقيق أقصى قدر من التآزر من خلال تبادل الخبرات والتجارب. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي على أهمية التعاون الوثيق وتعزيز الحوار بين محافل مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى واللجنة الرابعة والاتحاد الدولي للاتصالات.

بما أن حجم حطام الفضاء يزداد في الفضاء الخارجي بازدياد عدد السواتل، مع ازدياد احتمالات التصادم. ثمة حاجة عاجلة، في ذلك الصدد، إلى تعزيز الإطار المتعدد الأطراف المتعلق بحفظ بيئة سلمية آمنة ومأمونة.

ويبدو وجود توافق آراء متزايد في المجتمع الدولي بأن إطار الفضاء الخارجي القائم يظل مرغوبا فيه. ويمكن للبلدان الرئيسية التي ترتاد الفضاء تقديم مقترحات بناءة، مثل سياسة الولايات المتحدة الجديدة المتعلقة بالفضاء في هذا الصدد.

لذلك تعتبر جمهورية كوريا بأن النقاش المتعلق بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي يكتسي أهمية كبيرة. وتعتقد حكومتي بوجود حاجة إلى إجراء نظر متوازن في التنفيذ المحسن وإضفاء صبغة العالمية على النظام الدولي القائم، وزيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة، وتقديم صك جديد ملزم قانونا غير متعارض.

بوصف جمهورية كوريا طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي و اتفاقية المسؤولية الفضائية و اتفاق الإنقاذ و اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، فإنها تدعم بنشاط الجهود الرامية إلى تعزيز فهم النظام الدولي القائم وقبوله وتنفيذه. و سعينا خلال السنوات الخمسين الماضية، لإيجاد سبل لتعزيز التقيد العالمي بالاتفاقيات والترتيبات القائمة للبلدان التي ترتاد الفضاء، وضمان الامتثال التام لها. ويظهر التقدم المحرز بوضوح من خلال ازدياد عدد الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات، مثل اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي و مدونة لاهاي لقواعد السلوك، فضلا عن إدراك الدول المتزايد لالتزاماتها فيما يخص أنشطة الفضاء الخارجي.

إن الشفافية وتدابير بناء الثقة عناصر مهمة للغاية في مجال ضمان التعاون المتعدد الأطراف فيما يخص الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وقد عززت الشفافية وتدابير بناء الثقة الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي، من خلال خفض التوترات ومنع نشوب النزاعات.

ونظرا للأثر الهائل على الأنشطة البشرية الطويلة الأجل في الفضاء، فإن الحاجة للتنسيق الدولي تظل ملحة. ونحن ندعم في ذلك الصدد، القرار ٦٨/٦٥ ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي سينشئه الأمين العام بموجب ذلك القرار.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ تصديق الجمعية العامة على المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي، ونقدر أيضا مساعي الاتحاد الأوروبي لإعداد مشروع مدونة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، باعتبارها جهدا ملموسا فيما يخص تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

فيما يخص الجهود الرامية إلى إبرام صك جديد ملزم قانونا، فإن حكومتي تحيط علما بتقديم الاتحاد الروسي والصين لمشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وشكل منع سباق تسلح في الفضاء

الخارجي أحد المسائل الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، ويمكن استخدام مشروع المعاهدة كمرجع حقيقي في المناقشات الفنية، عندما يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل.

لقد سعت جمهورية كوريا بنشاط إلى الاستفادة من فوائد تكنولوجيا الفضاء والتعاون العلمي وتشاطرها. ومنذ نيسان/أبريل، يوفر الساتل المتزامن الأول لكوريا، وهو أول ساتل في العالم يحمل جهاز تصوير المحيطات بالألوان و جهاز تصوير خاص بالأرصاد الجوية، خدمات فيما يخص الأرصاد الجوية ورصد البيئة البحرية. وعلاوة على ذلك، سيحمل الساتل المتعدد الأغراض-٥، المقرر إطلاقه في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ردارا ذا فتحة تركيبية قادرا على الرصد طيلة النهار وفي كل الأحوال الجوية.

إن كوريا تولي أيضا أهمية كبيرة لتشاطر المعلومات والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال توفير الصور المرسلة من السواتل؛ من أجل المساعدة على إعادة إعمار المناطق التي تعرضت لكوارث طبيعية ومن خلال عقد برامج تدريب لفائدة البلدان النامية.

وبينما نتطلع لنصف القرن القادم من اكتشاف الفضاء، تظل كوريا ملتزمة بقوة بالتعاون في المجالين العلمي والقانوني لاكتشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. إننا نتوقع أن تزيد الأنشطة البشرية والتفاعل الدولي في الفضاء الخارجي بفعل استمرار تقدم التكنولوجيا المتعلقة بالفضاء، وانتشارها على نطاق واسع. في ضوء تلك التطورات المتوقعة، يجدد وفد بلدي دعمه للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان الاستخدام الطويل الأجل والمستدام للفضاء، لما فيه فائدة البشرية.

السيدة ميلو (كندا) (تكلمت بالفرنسية): تتزايد أهمية الفضاء عاما بعد آخر، ويتزايد معها الطابع الاستعجالي للحاجة إلى ضمان نفاذ مستدام وآمن للجميع للفضاء. وأصبحت الخدمات التي تعتمد على الموجودات الفضائية، مثل الاتصالات والملاحة والاستجابة لحالات الكوارث التي هي غيض من فيض، أمورا ضرورية للعديد من المجتمعات، وفي الواقع، للتجارة والتعاون الدوليين.

رغم أن العديد من البلدان لا تزال غير قادرة على النفاذ إلى الفضاء، فإن الحواجز التقنية والاقتصادية التي تعوق نفاذ العديد من الدول إلى الفضاء، تتهاوى باستمرار، ونشرت اليوم أكثر من ٦٠ دولة و شركة تجارية أصولها الخاصة بها في الفضاء. وترحب كندا بذلك التطور، ويعتبر عدد متزايد من الدول، بما في ذلك كندا، بأن أصول الفضاء تلك تشكل جزءا من بنيتها الوطنية المهمة. وستسهم مناقشتنا هنا في تحقيق فهم مشترك للتهديداتوالحقوق والالتزامات المرتبطة باستخدامنا للفضاء.

في حين أنه من الصحيح بأن توسعا سريعا في عدد السفن الفضائية التي جرى نشرها سيزيد من الاكتظاظ والتنافس على المدارات والترددات الملائمة، فإن كندا تعتقد بأن الإدراك الدولي للمسائل المرتبطة بأمن الفضاء تتوسع بسرعة أيضا. إننا نرحب بذلك، وقد دعت كندا من وقت طويل إلى الشفافية واتخاذ تدابير لبناء الثقة، بين الدول التي ترتاد الفضاء، باعتبارها خطوات مهمة على طريق التقليل من الأخطار التي نواجهها جميعا، بما في ذلك التهديدات الكبيرة التي تسببها أخطار الملاحة مثل حطام الفضاء.

إن حطام الفضاء يمثل خطرا كبيرا يطال مركبات الفضاء المأهولة وغير المأهولة في المدارات، وهو مشكل يتفاقم. ورغم أننا مسرورون بملاحظة عدم وجود حطام تسبب في حوادث خلال العام الماضي، فإن قائمة الأجسام الخطيرة في المدارات الناجمة عن حوادث جرت العام الماضي تزداد طولا. وتعتقد كندا أنه من مسؤولية جميع الدول التي ترتاد الفضاء بذل جهود بحسن نية للتقليل من طرح حطام الفضاء وباقي الأخطار التي تهدد الملاحة الناجمة عن أنشطتها. لكن الوقاية وحدها لا

تكفي. فقد حان الوقت أيضا للمجتمع الدولي حتى ينظر في اعتماد أساليب عملية لانتشال حطام الفضاء من المدارات القابلة للاستعمال.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن كندا ترحب وتشجع على وضع معايير تخفيف أثر الحطام الفضائي وتنفيذها، كما فعلت بعض البلدان التي ترتاد الفضاء، فضلا عن الجهود الرامية إلى تشاطر المعلومات المرتبطة بالأخطار القائمة، مما يعزز إلمام جميع الدول العاملة في الفضاء الخارجي بالحالة. و نرحب في ذلك الصدد، بإنشاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ للفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. ونتطلع لرؤية عمله، خصوصا دراسته للأساليب العملية للتعامل مع حطام الفضاء.

ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإصدار تحذيرات متزامنة، والتي تتيح للمشغلين الآخرين حماية مركباتهم الفضائية من التصادم مع الحطام الفضائي، ونشير أيضا إلى عمل رابطة بيانات الفضاء التي تشجع على تبادل المعلومات المتصلة بالمواقع بين مشغلي السواتل التجارية من أجل منع التداخل الكهرومغناطيسي. وهذه أمثلة عملية للتعاون التقني الدولي الذي يفيدنا جميعا.

ما فتئت كندا تعارض تسليح الفضاء، ومازالت تقوم بذلك. وفي الماضي، اقترحنا تدابير تدعو إلى فرض حظر على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي؛ وحظر استعمال السواتل نفسها باعتبارها أسلحة؛ وحظر تجربة واستعمال الأسلحة المثبتة على السواتل وذلك لإتلافها أو تدميرها.

ونعتقد أن الزخم يتزايد لوضع قواعد دولية للاستخدام المسؤول للفضاء من قبل جميع الأطراف.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قدم الوفد الروسي، جنبا إلى جنب مع جمهورية الصين الشعبية، مشروع مقرر (A.C.1/66/L.11) بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويتضمن مشروع المقرر إشارة إلى القرار ٦٨/٦٥، الذي يحمل نفس العنوان، والذي اتخذ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والذي يدعو، في جملة أمور، الأمين العام إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين يكون معنيا بتدابير الشفافية وبناء الثقة، على أن يبدأ عمله في عام ٢٠١٢، وإلى تقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ومن ثم، فإنه بعد توقف دام ٢٠ عاما، سيكون هناك مرة أخرى فريق خبراء حكوميين معني بهذه المسألة الهامة للغاية. وخلال تلك السنوات العشرين، اكتسب استكشاف الفضاء واستخدام الفضاء أبعادا عالمية حقا. وكما سبقت الإشارة إليه في عدد من البيانات، فإن أكثر من ٦٠ دولة لديها سواتل خاصة بها في المدار، في حين يوجد لدى ١٣٠ من الدول الأعضاء برامجها الفضائية الخاصة. ومن الصعب تصور حياة الناس في جميع أنحاء العالم من دون قنوات التلفزيون التي تستخدم تكنولوجيا التلفزة بواسطة الساتل أو الاتصالات عبر السواتل.

وأدى الارتفاع الحاد في الموجودات الفضائية في السنوات الأخيرة إلى زيادة كبيرة أيضا في مخاطر الأنشطة الفضائية. والحطام الفضائي واصطدام السواتل وخطر تسليح الفضاء الخارجي ليست سوى أمثلة قليلة للتحديات في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات، بما فيها تلك التي جرت في الدورة السابقة، تبين أن المجتمع الدولي قد توصل تقريبا إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لضمان أمن الفضاء الخارجي، وتتمثل الخطوة الأولى تحقيقا

لتلك الغاية في تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء.

ومن بين أمور أخرى، قدم أكثر من ٣٠ بلدا في السنوات القليلة الماضية إلى الأمين العام وجهات نظرها بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء، وذلك استجابة لقرار للجمعية العامة. وجرى تقديم وثائق تتضمن مقترحات محددة في هذا المجال من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والولايات المتحدة وكندا والصين وروسيا وعدد آخر من البلدان. وينبغي أن يكون كل ذلك بمثابة أساس جيد للعمل المقبل لفريق الخبراء الحكوميين.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى التفاعل مع الهيئات المتخصصة – لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية — ومع وكالات الفضاء الخارجي الوطنية والإقليمية.

ولدعم اعتماد تدابير إضافية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، باعتبارها خطوة متأخرة نحو ضمان أمن الفضاء الخارجي، لا نستبعد بالتأكيد استمرار العمل لمعالجة القضايا الهامة الأخرى في هذا المجال. وروسيا هي من بين مقدمي مشروع القرار (A/C.1/66/L.14) بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي قدمه في هذا العام وفد سري لانكا. ومن المعروف جيدا أننا قدمنا، إلى جانب الصين، مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء ا لخارجي أمام مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨. ونحن على ثقة بأنه في إطار برنامج عمل متوازن في مؤتمر نزع السلاح، سنكون قادرين على مواصلة العمل بشأن الترويج للمعاهدة وإعطاء دفعة لها.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لم يحدث مطلقا من قبل أن اعتمد العالم بهذه الدرجة على التكنولوجيات الفضائية، خصوصا في مجالات مثل المعلومات والاتصالات والنشاط المصرفي والنقل إلى جانب مجالات أخرى كثيرة. ويُقدر عدد السواتل العاملة حاليا بـ٣٠٠٠ ساتل تقدم خدمات حيوية في شبكة معقدة للمعلومات والاتصالات. ومن شأن تعطيل خدمات السواتل نتيجة وضع أسلحة في الفضاء التسبب في انهيار عالمي كبير.

وهناك اعتراف على نطاق واسع بالخطر الداهم الناتج عن عدم توفر التغطية القانونية الكافية للتعامل مع مشكلة الأسلحة في الفضاء. ولذلك، تعتقد البرازيل أنه مما يحقق مصلحة المجتمع الدولي على أفضل وجه بدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لمنع وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وإلى جانب الأدلة على أن هناك ما يكفي من التكنولوجيا اليوم لصنع وإطلاق أسلحة فضائية، فإن الحاجة إلى صك من هذا القبيل قد تم الاعتراف بها في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح باعتبارها واحدة من قضايا المؤتمر الأساسية الأربع. وقبل أكثر من ٣٠ عاما، دعت الجمعية العامة المؤتمر، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، إلى النظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة ٥ من القرار ٤٤/٦٥، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تشير إلى أن ”مؤتمر نزع السلاح... له دور رئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف... فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه“.

وحدا عدم وجود توافق في الآراء حول الدفع قدما بهذا البند على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بالوفود إلى تقديم مقترحات. ومن بينها اقتراح بشأن تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة. والبرازيل تحيط علما بالقرار ٦٨/٦٥، بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والذي يطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين لإجراء

دراسة، ابتداء من عام ٢٠١٢، بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

ومع التأكيد على أولوية التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن تعزيز النظام الدولي للفضاء الخارجي، فإن البرازيل تسلم بأن وضع تدابير عالمية وشاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يكون تدبيرا تكميليا هاما. ولكن على الرغم من أن تدابير كهذه يمكن أن تكون ذات أهمية في ظروف معينة، فإنها ليست ملزمة قانونا.

والبرازيل تدرك أن عدم وجود اتفاق على إبرام معاهدة تتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يدفع بالدول إلى استكشاف بدائل وسيطة. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود في مؤتمر نزع السلاح للمضي قدما باتجاه إجراء مفاوضات تركز على إعداد صك قانوني.

واقتراح إعداد مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، والذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨، يشكل إسهاما للبدء في مناقشة وضع صك ملزم قانونا لتنظيم هذه المسألة. والمشروع في صيغته الحالية لا يزال مخططا، وهو يتضمن بعض العناصر التي قد تكون مفيدة في المعاهدة. ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من المضمون ولغة أكثر دقة. وأحد الجوانب المشجعة لهذه المبادرة هو أن الوثيقة خضعت بالفعل لتفاعلات مثمرة بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

والبرازيل، التي نسقت الاجتماعات غير الرسمية الأربعة التي عقدها مؤتمر نزع السلاح، خلال كل من دورة عام ٢٠١٠ وكذلك في الاجتماع المعقود في عام ٢٠١١، حول بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تعتقد أن هناك حاجة واضحة إلى إنشاء هيئة فرعية في المؤتمر للسماح بإجراء مناقشات مباشرة من أجل إحراز تقدم بشأن المسألة.

تتوقع البرازيل أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله في وقت مبكر من العام المقبل، على أن يشمل ذلك إنشاء فريق عمل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسيكون ذلك الخطوة الأولى الملموسة لتجميع جميع وجهات النظر والمقترحات بغية التفاوض على أساسها بشأن صك قانوني. وقد قدمت إسهامات عديدة لهذه المناقشات. ويجب أن يعطي مؤتمر نزع السلاح الأولوية اللازمة لتوجيه تلك الجهود، والتركيز على اعتماد برنامج العمل من أجل المضي قدما، من بين أمور أخرى، نحو المفاوضات بشأن نص قانوني يكفل خلو الفضاء الخارجي من أية أسلحة، وألا تشكل الأنشطة والمعدات الموجودة في الفضاء الخارجي أي تهديد أو استخدام للقوة.

وينطوي إحراز التقدم في مؤتمر نزع السلاح على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للدخول في مناقشات مجدية. وتلقي بعض الدول الأعضاء اللوم على مؤتمر نزع السلاح، مؤكدة أنه مؤسسة غير فعالة بسبب، بين أمور أخرى، قاعدة توافق الآراء التي تمنع التفاوض في مجالات معيّنة. والمثير للدهشة أن استخدام توافق الآراء بشأن العناصر الأخرى، مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مشروع تماما. والنقد الموجه إلى هذه القاعدة بوصفها عاملاً يهدد مؤتمر نزع السلاح —حسبما تراه تلك الدول– لا ينطبق إلا على الصعوبات التي تحيط ببنود جدول الأعمال التي آن وقت التفاوض بشأنها. وهذا يماثل القول بأن تلك الدول ليست على استعداد للحد من قوتها العسكرية. عليه، وأن كنا نريد المضي قدما في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، فإنه يجب أن يكون هناك تماسك والتزام من قبل جميع أعضائه بالاشتراك في جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): الفضاء الخارجي ملك مشترك للبشرية جمعاء، وترتبط الأنشطة المتعلقة باكتشافه واستخدامه على نحو سلمي مباشرة بالسلم والأمن العالميين، جنبا إلى جنب مع التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ويؤسفنا القول أن المحاولات السلبية الرامية إلى تسليح الفضاء من قبل دول معينة، تزداد يوميا وتشكل تحديات خطيرة تهدد سلام العالم وأمنه.

ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية —بصفتها إحدى الدول القادرة على تصنيع السواتل وإطلاقها– هذه الفرصة ليعرب عن وجهات نظره بشأن التحديات في الفضاء الخارجي.

فواقع اليوم يؤكد استخدام دول بعينها للفضاء الخارجي بهدف خدمة سياساتها الاستراتيجية، وأنها تستثمر موارد مالية هائلة ويتم توجيهها تحقيقاً لتلك الغاية. وأحد أشد الأمثلة وضوحا على هذا، منظومات القذائف الدفاعية للولايات المتحدة.

وكما يدرك العالم جيدا، فقد انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد في عام ٢٠٠٢ من معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، تفادياً للقيود القانونية التي تفرضها المعاهدة على منظومات القذائف الدفاعية.ومنذ ذلك الحين واصلت الولايات المتحدة نهج منظومات القذائف الدفاعية.

وفي عام ٢٠٠٨، ألغت اليابان قانونها الوطني بشأن منع تسليح الفضاء، الذي ظل سارياً لمدة تزيد عن ٤٠ عاما. واعتمدت عوضاً عنه قانوناً أساسياً جديداً للفضاء، تمهيداً للطريق المؤدي إلى تسليح الفضاء. وهي تتعاون الآن بنشاط مع الولايات المتحدة على تطوير منظومات القذائف الدفاعية.

وتهدف منظومات القذائف الدفاعية إلى تأمين التفوق بواسطة استخدام الفضاء الخارجي، الأمر الذي يحض على سباق تسلح جديد في الفضاء الخارجي. وهناك حاجة الآن إلى إنشاء نظم قانونية جديدة متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، على أن تكون أكثر فعالية في منع تسليح الفضاء.

ويرحب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ذلك السياق، ترحيباً حاراً بالمبادرات الدولية المبذولة في ذلك المنحى، ويعرب عن تأييده القوي لها، مثل مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته الصين وروسيا بالاشتراك في مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف في عام ٢٠٠٨. وندعو اللجنة الأولى إلى إيلاء الاهتمام اللازم للعناصر السلبية التي من شأنها أن تؤدي إلى سباق تسلح جديد في الفضاء، وأن تعمل على مضاعفة جهودها لمنع تسليح الفضاء في وقت مبكر.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي، المشاركة بنشاط في الاكتشاف السلمي للفضاء الخارجي، وستتعاون تعاونا كاملا مع المبادرات الدولية الرامية إلى منع تسليح الفضاء.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية إيران الإسلامية على اقتناع راسخ بأن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية جمعاء، وأنه يجب اكتشافه واستخدامه للأغراض السلمية حصرا، ولما فيه فائدة ومصلحة للبشرية والأجيال المقبلة.

ونحن نشاطر أيضا الرأي القائل إن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، مثل الاتصالات الساتلية، ونظم رصد الأرض وتكنولوجيات الملاحة بواسطة السواتل، فضلاً عن توفير أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة، ومن شأنها أن تسهم على نحو أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في جميع البلدان والمناطق

في العالم، من أجل تحسين حياة الناس، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث والتخفيف من عواقبها.

ويؤكد وفد بلدي على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم ملكية الفضاء الخارجي، فضلا عن حرية الدول والمساواة فيما بينها في السيادة في مجال الاكتشاف وإجراء البحوث في الفضاء الخارجي. وإذ نشدد على أن الوصول إلى الفضاء الخارجي بواسطة علوم وتكنولوجيا الفضاء ينبغي أن يكون متاحاً لجميع البلدان، فإننا نؤكد أيضاً على أهمية تعزيز التعاون وتقديم المساعدة المتبادلة على أساس من عدم التمييز فيما يتعلق بالاكتشافات وإجراء البحوث في الفضاء الخارجي.

وتعارض إيران بشدة التدابير الرامية إلى تحويل الفضاء وتكنولوجيا الفضاء إلى احتكار لعدد قليل من البلدان، وترى أن احتكار الفضاء الخارجي ليس خيارا ولا يمكن تحقيقه.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم التدخل في برامج الدول الأخرى في مجال اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، فضلا عن عدم التدخل في أنشطة الدول المتعلقة باستخدام تكنولوجيا الفضاء ذات الصلة، هما من المبادئ التي ينبغي لجميع الدول التقيد بها تماماً.

وقد أرغمت جمهورية إيران الإسلامية —التي فرضت عليها القيود وحرمت من تلقي أي مساعدة لإرسال سواتلها إلى الفضاء– على تطوير تكنولوجيتها الفضائية المحلية اعتماداً على علمائها الشباب، الأمر الذي مكنها من إحراز تقدم ملحوظ في علوم وتكنولوجيا الفضاء في السنوات الأخيرة. وقد تبوأت إيران –بعد إطلاقها في شباط/فبراير ٢٠٠٩ مركبة إطلاق السواتل الثانية المحلية الصنع Safir-2، التي حملت ساتل Omid وهو أول ساتل وطني محلي الصنع من نوعه للاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضعه بنجاح في مدار أرضي منخفض– مكانة بين البلدان التي لديها القدرة على إطلاق السواتل في المدار.

لقد اكتسبت إيران خبرة كبيرة في مجال تطوير علوم الفضاء الخارجي والتكنولوجيا ذات الصلة، والتي تشكل أساسا متينا لمزيد من التقدم في تنفيذ خطة طويلة الأجل في مجال اكتشاف واستخدام الفضاء للأغراض السلمية.

وتخطئ بلدان مثل فرنسا إذ تعتبر أنها تحتكر التطور العلمي، مثل تكنولوجيا الفضاء. وستعمل الدول النامية، بما فيها إيران على تطوير تكنولوجيا الفضاء لديها. والمزاعم التي لا أساس لها عن الانتشار لن تمنعها من ذلك.

تولي إيران أولوية قصوى للتعاون في تطوير برنامجها الفضائي، خصوصا في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. بما أننا من بين أول الأعضاء فيها، فقد أسهمنا باستمرار إسهامات إيجابية في أنشطة اللجنة.

كما أن إيران شريك فاعل في برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي يشتهر باسم UN-Spider، وشُكل للتأكد من حصول جميع البلدان على جميع أنواع المعلومات المتعلقة بالفضاء وتطوير قدراتها على استخدامها من أجل دعم الدائرة الكاملة لإدارة الكوارث.

بوصف إيران بلدا معرضا للكوارث يواجه حالة خطيرة للغاية ناجمة عن مختلف أنواع الكوارث الطبيعية، فإنها تدعم دائما البرنامج منذ إنشائه، وبوصفها تستضيف مكتب الدعم الإقليمي للبرنامج فإننا الآن شريك إقليمي فاعل له.

كما أن جمهورية إيران الإسلامية من بين البلدان التي ساهمت في تأسيس منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون في مجال الفضاء. وفي تطور جديد، وإدراكا لتجربة إيران الواسعة في معالجة كامل نطاق إدارة الكوارث، فإن اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي الذراع الإنمائي الإقليمي للأمم المتحدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، قررت في أيار/مايو إنشاء مركزها الإقليمي لإدارة الكوارث المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية في جمهورية إيران الإسلامية.

تمشيا مع تأييدنا للتدابير الرامية إلى الانخراط في الجهود المشتركة لاستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقها لمصلحة الجنس البشري، تستضيف جمهورية إيران الإسلامية في طهران هذا الشهر حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء لتحسين صحة الإنسان. ويجري حاليا تنظيم حلقة العمل بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ووكالة الفضاء الإيرانية.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. نحن نشعر بقلق عميق إزاء الآثار السلبية المترتبة عن عسكرة الفضاء، وتطوير مشروع تحت ذريعة وجود منظومة دفاعية مضادة للقذائف والسعي لتطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، ما يسهم في زيادة تلاشي البيئة الدولية المواتية لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي.

نظرا لعدم كفاية الصكوك القانونية القائمة لردع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومع الأخذ في الاعتبار محاولات عسكرة الفضاء الخارجي من أجل تحقيق التفوق العسكري والاستراتيجي، وهو ما يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين، تتشاطر إيران وجهة النظر المتمثلة في أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يقتضي قدرا أكبر من الاستعجال.

إن تطوير منظومة دفاعية مضادة للقذائف من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية تحت ذريعة ما يسمى بتهديد القذائف لا يهدف سوى إلى التفوق على الدول النووية الأخرى في المناطق المجاورة وأوروبا والشرق الأقصى. فمن الصعب للغاية أن يقتنع الخبير الدولي لنزع السلاح بأن السبب الرئيسي لإنفاق بلايين الدولارات هو تطوير منظومة دفاعية مضادة للقذائف، انبثقت أصلا مما يسمى بحرب النجوم في الثمانينات من القرن المنصرم، من أجل الدفاع حصرا ضد برامج القذائف الدفاعية لبضعة بلدان أخرى. إن استضافة هذه المنظومة الدفاعية لن تحسن بالتأكيد من أمن البلدان المضيفة في أوروبا الشرقية وأماكن أخرى، أو أمن البلد الذي يشغل هذه المنظومة. ولن تكون إلا نقطة انطلاق لسباق تسلح جديد.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في النجاح في أن نبيّن أن الفضاء هو أحد الأصول التي تفيد البشرية وتملك إمكانات كبيرة تعود بالنفع على جميع البشر، بغض النظر عن قدراتهم التقنية. وليس هناك سبب يمنع من أن يكون كذلك، إذا استخدامنا جميعا الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في الجزء المتعلق بمسائل نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الكلام ممارسة لحق الرد بشأن المجموعات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في وقت سابق من صباح اليوم، وخلال مناقشة أسلحة الدمار الشامل، أثار ممثل إيران تساؤلات بشأن الكيفية التي قامت بها الولايات المتحدة باستعادة وتدمير الأسلحة الكيميائية التي تعود لفترة ما قبل عام ١٩٩١ في العراق.

وأود أن أؤكد مجددا، كما فعلت حكومة بلدي مرارا وتكرارا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، بأن تدميرنا لتلك الأسلحة مباشرة لم ينتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بل كان حقا ضروريا لدعم غرض الاتفاقية

ومقصدها. كما كان ضروريا لحماية القوات العسكرية والشعب العراقي والبيئة والاستقرار في ذلك البلد. واتفقت إجراءاتنا تماما مع التزامات المادة الأولى بموجب الاتفاقية، ونحن نرفض أي أدعاء بأنها شكلت انتهاكا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في تلك الظروف غير العادية وغير المتوقعة ونعتبر أن الإدعاء لا أساس له على الإطلاق.

وبخصوص التعليقات بشأن تدمير الولايات المتحدة من لمخزونات الأسلحة الكيميائية، فقد تناولت الموضوع سابقا، وكذلك عممت البيان المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر الذي أدلت به وزيرة الخارجية، ولذلك فإنني أخوض في مزيد من التفصيل لكل الجهد الاستثنائي الذي بذلته الولايات المتحدة الأمريكية والشفافية التي ما برحنا نبديها في تدمير تلك المخزونات. مع ذلك، أود أن أشير إلى أنني أجد هذه الادعاءات ضد الولايات المتحدة من حيث امتثالها للالتزامات بمعاهدة أسلحة الدمار الشامل ليست باطلة فحسب، ولكن أيضا، وبصراحة، سريالية، إذ تكيلها إحدى الدول التي ما فتئ عدم امتثالها لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية يشكل موضوع – واسمحوا لي أن أعدّ – ربما عشر جلسات لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأحيل إلى مجلس الأمن، واعتقد أنه كان موضوع ٦ قرارات لمجلس الأمن. وفي الآونة الأخيرة، وفيما يتعلق بالفضاء وما يدعى بتهديد القذائف، فقد ترغب إيران في مناقشة برنامج تطوير القذائف والأسلحة النووية لديها.

السيدة ادامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية: أنا أيضا أود أن أشير إلى الأسئلة التي طرحها ممثل إيران عن الإجراءات التي اتخذتها قوات التحالف بعد عام ٢٠٠٣، وأن أعرب عن الرأي نفسه، وهو أن هذه المسألة قد نوقشت مرارا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، في عدة جلسات للمجلس التنفيذي، لإيضاح أن تدميرنا لتلك الأسلحة لم ينتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. كما أود أن أضيف بأننا ما برحنا نتصل بعدد كبير من الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل توضيح المسألة لعدد من المرات. لذلك، فهي مسألة قدمت بشأنها المملكة المتحدة عددا من التوضيحات.

وأؤكد على أن الإجراءات التي اتخذناها في العراق لم تنتهك معاهدة لاهاي، وأوضحنا هناك الأسباب وراء اتخاذنا تلك الإجراءات.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفد اليابان أن يمارس حقه في الرد من أجل الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

كما هو معروف على نطاق واسع فإن اليابان تضطلع حاليا بمجموعة من الأنشطة الفضائية، ولكن جميعها تنحصر في الأغراض السلمية، وفق قانون الفضاء الأساسي. ومن ثم، فإن إدعاء ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن طبيعة البرنامج الفضائي الياباني باطل، ونحن نرفضه تماما.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم ردا على التعليقات بشأن تدمير المواد الداخلة في تركيب الأسلحة الكيميائية في العراق قبل انضمام ذلك البلد إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن حجة حماية الشعب أو القوات في العراق لا تتمشى مع الاتفاقية، التي أحكامها واضحة للغاية: أي أسلحة كيميائية تجدها الدول الأطراف ينبغي تدميرها تحت المراقبة الشديدة من جانب مفتشين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. نحن لا نزال ننتظر، في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تلقي المعلومات من أجل تقييم الحالة.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ذي الدوافع السياسية، أود أن ألفت نظر اللجنة إلى الرسالة، المؤلفة من

٢٠ صفحة، التي أرسلها وزير خارجية بلدي وتم تسجيلها بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة. لقد قدمنا في تلك الرسالة تفاصيل توضح الأساس غير القانوني لإحالة مسألة إيران إلى مجلس الأمن وقرار المجلس غير المشروع الذي لا أساس له.

إن برنامج إيران النووي السلمي، الذي كان دائما سلميا وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يشكل قط تهديدا للسلم والأمن الدوليين – وهو السبب الذي استخدم لإيجاد وسيلة لإحالة المسألة إلى مجلس الأمن. ونحن جميعا ندرك أن هذا حدث لمجرد تحقيق مصالح سياسية ضيقة لعدد قليل من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن التعليقات التي أبداها ممثل اليابان بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي من جانب اليابان. إن ما قاله ممثل اليابان بعيد كل البعد عن الواقع. فقد بدأت اليابان بالأنشطة الفضائية في عام ١٩٧٠، عندما وقعت أول عملية إقلاع. وكانت اليابان واحدة من أوائل البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تطلق السواتل.

وقد وصل الأمر باليابان الآن إلى إطلاق سواتل التجسس. هناك أربعة سواتل عسكرية تغطي كامل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذا يعني أنها تراقب أراضي بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، تملك اليابان منظومة دفاعية مضادة للقذائف. بدأت اليابان في عام ١٩٩٩ البحوث المشتركة تحت الأرض مع الولايات المتحدة. وفي هذا المجال أيضا، وصل الأمر باليابان إلى تطوير المراحل التجريبية ونشرها والاضطلاع بذلك بنجاح. ومن ثم فلدى اليابان عين في السماء، ولديها منظومة دفاعية مضادة للقذائف على الأرض. إن لذلك تأثير سلبي كبير على التوازن الاستراتيجي في المنطقة. بطبيعة الحال، فإنه يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد انتهينا الآن من المجموعات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومسائل نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

كما هو مبين في برنامج عملنا، سوف نتناول الآن مجموعة الأسلحة التقليدية، ونبدأ بالاستماع إلى مقدمتين استهلاليتين من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض عمل الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويرها،السفير كلاوس فوندرليش، ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير روبرتو غارسيا موريتان.

أرحب أيما ترحيب بضيوفنا الكرام، وأعطي الكلمة أولا للسفير فوندرليش.

السيد فوندرليش (تكلم بالإنكليزية)، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض عمل الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويرها: إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم، لأعرض تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض عمل الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويرها، الذي كان لي شرف رئاسته. أنا ممتن جدا لكم على الدعوة وهذه الفرصة.

وأبدت ألمانيا لسنوات عديدة اهتماما بمسألة النفقات العسكرية. وعرضنا بالتعاون مع رومانيا، مشروع القرار المقدم مرة كل سنتين بشأن هذه المسألة.

ففي عام ٢٠٠٧، وبموجب القرار ١٣/٦٢، تم تكليف فريق الخبراء الحكوميين باستعراض عمل الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويرها. وتألف الفريق من ١٥ عضوا وعقد ثلاث دورات، واحدة في جنيف

في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٠ واثنتان في نيويورك في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١١. أما تقرير الفريق بتوافق الآراء فقد عُرض على الأمين العام وتم تقديمه إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/٦٦/٨٩، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وأود أن أستعرض بإيجاز سير مداولات الفريق.

وكانت هذه العملية أول استعراض منذ وضع الأداة الموحدة، قبل ثلاثة عقود. كانت ولايتنا واضحة: ”لاستعراض عمل أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويره،“ (القرار ٦٢/١٣، الفقرة ٥ (ج)). بدأنا باستعراض سير العملية وأجرينا ناقشات مكثفة للغاية بشأن جميع عناصر الأداة.

في سياق اجتماعاتنا التي امتدت ثلاثة أسابيع، ركزنا بشكل تدريجي على كيفية مواصلة تطوير الأداة. وتمثل هدفي في أن يكون التقرير بتوافق الآراء في ختام اجتماعاتنا، ونجحنا في تحقيق ذلك. ومع أن التقرير معروض على اللجنة، أود فقط أن أذكر بضعة عناصر من مناقشاتنا، التي تجسدت أيضا في التوصيات الواردة في التقرير.

أولا، كان هناك اتفاق بين الخبراء على أهمية استمرار الأداة الموحدة.

وعلاوة على ذلك، ناقش الفريق التقرير انخفاض معدل الإبلاغ المشاركة غير متناسقة، وكان هناك تبادل لوجهات النظر بشأن الأسباب المحتملة.

ونظر الفريق في النموذج القائم للأداة الموحدة ونموذجها المبسط، واتفق على الحفاظ على الهيكل الأساسي للأداة. في الوقت نفسه، وجد الخبراء أن هناك حاجة إلى إجراء بعض التعديلات على النموذجين من أجل استيعاب أفضل للاختلافات في نظم المحاسبة الوطنية للنفقات العسكرية. وينبغي أن يحتوي النموذجان الموحد والمبسط على العناصر الأساسية نفسها، للتأكد من حساب نفس مجموع مبالغ النفقات العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تشجيع مشاركة أوسع نطاقا من جانب الدول التي لا تمتلك قوات مسلحة أو عسكرية، تم اقتراح نموذج إبلاغ عن ”عدم وجود ما يبلغ عنه“. اقترح الخبراء أيضا أنه قد يكون من المفيد السماح للدول الأعضاء أن تقدم في تقاريرها ملاحظات تفسيرية و معلومات وقائعية توثيقية إضافية. وقد يكون نصيب الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي مثالا توضيحيا.

ولدى مناقشة قابلية البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء للمقارنة وموثوقيتها وشموليتها، أثار الخبراء السؤال المتعلق بوضع تعريف مشترك للنفقات العسكرية. ولم تكن المسألة سهلة. ويسرني كثيرا أن أفيد بأن الفريق اتفق على فهم مشترك مفاده أن النفقات العسكرية، لأغراض هذه الأداة، ستشمل جميع الموارد المالية التي تنفقها الدولة على استخدامات قواتها العسكرية ووظائفها. ومن المتوقع أن يمكن هذا الفهم المشترك الدول من تحديد طبيعة نفقاتها العسكرية بصورة أفضل وتيسير تقديم التقارير على نحو أكثر دقة، مما سيتيح تعزيز قابلية البيانات للمقارنة. وأعتقد أن هذا إنجاز هام.

كما لاحظ الفريق الهام الدور الذي تضطلع به بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تبادل المعلومات بشأن النفقات العسكرية، وكذلك حقيقة أن تقديم التقارير إلى الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية يعزز كل منها الآخر. ويرى الفريق أن زيادة التعاون فيما بين الأمانة العامة والمنظمات الدولية الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد دول أمريكا الجنوبية، قد يكون وسيلة جيدة لتعزيز الأداة. وأشجع الوفود على إثارة هذا الأمر الهام كلما كان ذلك مناسبا في المنتديات والمنظمات ذات الصلة. وقد تشرفت، أنا

وأمين الفريق ممثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالقيام بذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في تموز/يوليه.

وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أهمية زيادة حجم الموارد المتاحة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في الترويج للأداة، وقيام مسؤولين رفيعي المستوى في الأمانة العامة بدور نشط في نشر المعلومات عن الأداة الموحدة من خلال إبراز دورها وأهميتها. وفي ذلك السياق، أشاد الفريق بجهود الأمانة العامة، لكنه تناول أيضا التحديات التي يواجهها مكتب شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بالانتقال من مجرد توفير المعلومات إلى إنشاء منبر سهل الاستعمال على شبكة الإنترنت وما له من احتياجات خاصة من حيث التشغيل وبناء القدرات.

وأقر الفريق بأن تحسين إدارة الأداة الموحدة يعتمد على ما تقدمه الدول الأعضاء من موارد كافية من خارج الميزانية بما يتيح للأمانة العامة تنفيذ تلك المهام. وحكومة بلدي على استعداد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

وأخيرا، اتفق الفريق على أنه سيكون من المفيد استعراض الأداة بصورة دورية لكفالة الإبقاء على جدواها ومواصلة تسيير أعمالها بغية تكييفها على نحو أفضل مع التحديات والتطورات الأمنية الجديدة. واقترح الخبراء، كخطوة أولى، إمكانية الدعوة إلى عقد اجتماع لفريق خبراء معني بالمتابعة، بعد خمس سنوات، بغية تقييم تنفيذ التوصيات التي قدمت في عام ٢٠١١.

ويعتقد الفريق أن توصياته الرئيسية – التعديلات التي أدخلت على نظام الإبلاغ في إطار الاسم الجديد ”تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية“، والفهم المشترك للنفقات العسكرية، و وإنشاء عملية للاستعراض الدوري – ستيسر توسيع نطاق المشاركة في الأداة وتعزيز فعاليتها. وذلك سيكفل جدواها وعملها السنوات القادمة.

وأشجع جميع الوفود على توحيد جهودها لتعزيز تنفيذ هذه الأداة الحيوية والمتجددة للشفافية على الصعيد العالمي.

وفي الختام، أشكر أعضاء الفريق على نهجهم البناء للغاية وعلى فرادى إسهاماتهم في العملية، التي مكنت الفريق من التوصل إلى نتائج وتوصيات مهمة. وقد رأيت حضور بعض الخبراء الوطنيين أعمال هذه اللجنة. وقد سررت وتشرفت برئاسة الفريق وبالعمل بصورة بناءة مع الخبراء من العديد من الدول الأعضاء المختلفة بخلفيات مختلفة.

كما أود أن أعرب عن تقدير الفريق لما تلقاه من دعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأود أن اخص بالذكر أولا السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي خاطب الفريق أيضا خلال الدورة التي عقدها في أيار/مايو هنا في نيويورك. وعلاوة على ذلك، أشيد بالدعم الذي قدمه دانيل برينس وأعضاء شعبته.

وعلى نحو خاص، يطيب لي كثيرا أن اشكر الشخصين اللذين قدما لي أكبر قدر من الدعم خلال جميع مراحل هذه العملية برمتها وبصورة ممتازة. الشخص الأول هو يوري كريفونوس، الذي شغل منصب أمين الفريق. ومن المنصف القول، بالنيابة عن جميع أعضاء فريق الخبراء الحكوميين، إن الفريق لم يكن بمقدوره دراسة كل هذا القدر كبير من المواد خلال ثلاثة أسابيع فقط بدون المساعدة التي تلاقها منه. والشخص الثاني هو بنت–غوران برغستاند، ممثل السويد، الذي قدم بصفته استشاري الفريق أوراقا تحليلية وبيانية ممتازة. ودرايته بالمسألة تستحق الإعجاب حقا، وكانت لديه دوما أجوبة فورية وشاملة للعديد من أسئلة الخبراء خلال المناقشات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسفير غارسيا موريتان.

السيد غارسيا موريتان، رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (تكلم بالإسبانية): أصالة عن نفسي والنسابة عن وفدي، أود أن أنقل إليكم، سيدي، مشاعر ارتياحنا ونحن نراكم تترأسون مداولاتنا. فأنتم لستم ممثلا موقرا ودبلوماسيا محنكا فحسب، بل تمثلون بلدا قدم إسهامات كبيرة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، مثلما ذكر السفير سيرجيو دوارتي بوضوح هنا يوم الجمعة، عندما تكلم عن دور فنلندا في المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأنا ممتن لدعوتي إلى التكلم هنا.

يشرفني أن أوافي اللجنة بمعلومات عن عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، الذي أنجز وفقا لولايتها الواردة في القرار ٤٨/٦٤، وكما فعلت في العام الماضي، لأعرض ملخصا للمسائل الموضوعية التي نظرت فيها اللجنة التحضيرية خلال العام – وفي هذه الحالة في الدورتين اللتين عقدتا من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ومن ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه.

ووفقا للفقرة ٧ من القرار ٤٨/٦٤، كان من المفترض أن تكرس اللجنة التحضيرية دورتيها لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتبادل موضوعي للآراء بغية تقديم توصيات بشأن عناصر معاهدة لتجارة الأسلحة، وأن تيسر، بقيامها بذلك، عملية التفاوض التي ستجرى خلال مؤتمر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد اتبعت الدورتان اللتان عقدتا في هذا العام المنهجية التي اقترحت في عام ٢٠١٠، من الناحية الموضوعية، وواصلتا العمل استنادا إلى القائمة الأولية للعناصر المحددة حينئذ. وفي ذلك الصدد، واصلت اللجنة نظرها في العناصر المحددة للمعاهدة.

وخلال دورة شباط/فبراير، ركز تبادل الآراء على نطاق المعاهدة والتعاون الدولي والمعايير التي ينبغي أخذها في الحسبان. وخلال دورة تموز/يوليه، ركزت الوفود على المسائل المرتبطة بتنفيذ المعاهدة وقابليتها للتطبيق، فضلا عن المسائل الواردة فيما يمكن وصفه بالأحكام النهائية للصك. وقد جرت الدورتان في أجواء من الدبلوماسية الرفيعة المستوى وشهدتا تبادلا مكثفا للآراء، وهو ما أقدر وأعتقد أنه مكننا من إجراء مناقشة بشأن جميع المسائل التي تم النظر فيها.

وتناولت مواقف الوفود واقتراحاتها الآراء الشاملة، التي شددت على ضرورة أن تشمل المعاهدة جميع أنواع الأسلحة التقليدية، والعناصر، والمواد ذات الاستخدام المزدوج، والتطورات التكنولوجية في المستقبل، والذخيرة والذخائر والمتفجرات ; والآراء المنتقاة، بما في ذلك مثلا آراء الوفود التي ترى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي ألا تدرج في المعاهدة نطاق هذا الصك، والوفود التي لا تزال تشكك في جدوى إدراج الذخيرة والذخائر فيه. وكما هو واضح، فقد تناولنا عددا كبيرا من المسائل في نظرنا في نطاق الصك.

وفيما يتعلق بالمعايير والمقاييس، قدمت أيضا مجموعة غنية من الاقتراحات والمواقف البديلة. وكانت هناك خلافات بين مواقف الوفود بشأن هذه المسألة أيضا. غير أن تبادل الآراء مكننا من تعزيز إدراكنا لموقف كل وفد على حدة ولما يوليه من أهمية لمختلف المعايير المحددة.

كما أكدت الوفود – وأشير إلى هذا الأمر كمثال– على أهمية أن نكفل، من جملة أمور، أن المعايير والمقاييس التي حددت واتفق عليها أخيرا خلال المفاوضات لم تتم صياغتها بصورة تترك مجالا للتأويل الذاتي. وذلك سيجعلنا، من جملة أمور، نتفادى استخدامها لأغراض سياسية أو لتحقيق مصالح ذاتية.

وأما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، كان هناك استعداد عام للتعاون مع الدول التي تحتاج إلى ذلك ومساعدتها في سن، على سبيل المثال، القوانين الوطنية والأحكام التقنية المناسبة للامتثال للمعاهدة.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتنفيذ وتطبيق المعاهدة القادمة، قدم كل وفد عددا كبيرا من الاقتراحات والمنظورات. غير أنني لاحظت وجود رأي مشترك مفاده أن تنفيذ المعاهدة ينبغي أن يتم على الصعيد الوطني. ولم أر أي خلافات على هذه النقطة.

لقد جسد اختلاف الآراء تباين مستوى الطموحات. فبالنسبة لبعض الوفود، يجب أن تكون المعاهدة سهلة التطبيق ويجب أن تتضمن الأحكام الضرورية للتطبيق المشترك، بينما قدمت وفود أخرى مزيدا من التفاصيل لتعزيز، على حد تفسيري للمسألة، أهداف الصك ومقاصده وجعله أكثر فعالية.

كما قدمت اقتراحات كثيرة بشأن الأحكام النهائية، مثلما كان الأمر بالنسبة للعناصر السابقة، بما في ذلك مثلا عدد التصديقات المطلوبة لبدء نفاذ المعاهدة. ويصدق القول ذاته على آلية تنقيحها والمسائل الأخرى المتعلقة بمتابعة امتثال الدول الأطراف. غير أنني، بخصوص هذه المسألة تحديدا، لاحظت اعتقادا مشتركا بضرورة إيلاء اهتمام خاص للمشاورات الثنائية بشأن المنازعات على تفسير المعاهدة، أو منازعات أخرى.

وقد أثبت تبادل الآراء على نحو فعال خلال دورتي شباط/فبراير وتموز/يوليه وجود مجموعة كبيرة من المناظير والأولويات لدى الوفود. وشدد البعض على أهمية إبرام معاهدة قوية وشاملة وفعالة من حيث مقاصدها وأحكامها، بينما لا يزال الآخرون يعتبرون أنه من غير الضروري اعتماد صك ملزم قانونا. غير أنني أعتقد أن النظر المفصل في جميع العناصر التي حددت قد مكننا من التوصل لفهم أفضل لجميع المشاكل التي تنطوي عليها المفاوضات بشأن المعاهدة.

وكما قلت في بداية بياني، إنني أقدر كثيرا تكرم جميع الوفود بالسماح لي باستخدام منهجا كان في بعض الأحيان غير تقليدي بغية إحراز التقدم في النظر في تلك المسائل. وعلى ذلك الأساس، أقدمت خلال كل دورة على عرض مجموعة من الأوراق، لم تكن ملزمة ولم يكن الغرض منها إصدار حكم مسبق، بل كان هدفها الوحيد هو توجيه المناقشات والحض على إجراء مناقشة فعالة.

وقد فعلت الأمر ذاته في نهاية كل دورة. فكل ورقة شكلت تفسيري الشخصي للمناقشة، وكانت غير ملزمة لأي وفد. والورقة الأخيرة، المؤرخة ١٣ تموز/يوليه، تتضمن تفسيري للمناقشة داخل اللجنة التحضيرية بشأن جميع العناصر: الديباجة، والمبادئ، والأهداف، والنطاق، والمعايير، والتعاون الدولي، والتنفيذ والأحكام النهائية. وعندما نوقشت تلك الورقة، قدمت الوفود الكثير من الاقتراحات، التي لم نقم بعد بتجسيدها في الوثيقة نتيجة لذلك.

وعلى نحو عام، أعتقد أن ورقتي المؤرخة ١٣ تموز/يوليه كان لها الفضل في التسبب باستياء جميع المشاركين. وأعتقد أن التوافق في الآراء قد تحقق في ذلك الصدد. غير أنني ما زلت أعتقد أن الورقة، التي لا تلزم أي وفد، والتي قدمت على مسؤوليتي، ولم يكن المراد بها إصدار حكم مسبق على المفاوضات أو التأثير على موقف أي وفد بشأن جوهر المسألة، يمكن أن تشكل دليلا مرجعيا للعناصر التي ينبغي النظر فيها أو إهمالها أو التفاوض عليها خلال المؤتمر.

وأر أن اللجنة التحضيرية تقوم بعمل جيد سيؤدي بصورة بناءة إلى تضييق المسافات عندما نطلق عملية التفاوض على صك خلال مؤتمر عام ٢٠١٢. وقد تمكنا من ذلك بفضل روح المرونة التي أبدتها جميع الوفود، مما سمح لي بتعزيز

المناقشة وعرض الأوراق. وأعرب لجميع الوفود عن امتناني وبالغ تقديري على ذلك السخاء، كما أعتذر على سوء تفسيري أو إهمالي لمسائل اعتبرتها الوفود وجيهة.

و لم يبق للجنة التحضيرية سوى دورة واحدة – ستعقدها في شباط/فبراير ٢٠١٢ – لتختتم مناقشاتنا. وأنا على يقين بأننا سنتمتع بنفس روح التعاون والمرونة التي أبداها جميع الأعضاء مثلما فعلوه منذ بداية أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة. ولذلك الغرض، أعلق الجلسة لنتمكن من مواصلة مناقشتنا بطريقة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٧/١٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في مناقشتنا بشأن المجموعة المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا غير مقبول لصون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومنعه والقضاء عليه يظل أولوية قصوى على الصعيد الإقليمي.

ولا شك في أن هناك أوجه ترابط بين إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما ينجم عن ذلك من ازدياد في الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وأنشطة غسل الأموال، فضلا عن العنف المسلح. ونتيجة لذلك، تواصل دول الجماعة الكاريبية تخصيص قدرا كبيرا من الموارد المالية وموارد أخرى لمعالجة تلك المشاكل بفعالية. وهذه الموارد يمكن أن تستخدم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدينا، التي تتطلب المزيد من الاهتمام ونحن نسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونقر بأهمية اتخاذ إجراء منسق ومتسق إن نحن أردنا النجاح في مكافحة ذلك الاتجار غير المشروع، الذي يتسم بطابعه العابر للحدود. وإذ تأخذ الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ذلك الأمر في الحسبان، فإنها جعلت من الأمن الركن الرابع لأهدافنا العامة في الجماعة. ووفقا لذلك التركيز، قمنا بإنشاء آليات تروم مواجهة التحديات التي يشكلها على السلم والأمن الإقليمين تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة. وتشمل تلك الآليات الوكالة المعنية بالتنفيذ في مجالي الجريمة والأمن و ومجلس الأمن القومي وإنفاذ القانون.

وقد اتخذت الوكالة المعنية بالتنفيذ في مجالي الجريمة والأمن مجموعة من التدابير لمعالجة تداعيات الآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دولنا. ومن بين هذه المبادرات إنشاء الشبكة الإقليمية للمعلومات الباليستية. و ستقدم هذه المبادرة، عندما يتم تنفيذها، دعما كبيرا للسلطات لدى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وسيمكن ذلك الإطار سلطات إنفاذ القانون في جميع أرجاء المنطقة من تبادل المعلومات بشأن تحديد وتعقب الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الجرائم من خلال تحديد نوعية المقذوفات.

كما نشيد باستمرار الحوار المباشر بين الوكالة المعنية بالتنفيذ في مجالي الجريمة والأمن ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعزمهما المشترك على معالجة المسائل ذات الأولوية في المنطقة، على النحو المعرب عنه في أعقاب الاجتماع المشترك بين ممثلي الكيانين، الذي عقد في الشهر الماضي في ترينيداد وتوباغو. وتشمل مجالات التركيز ذات الأولوية انتشار الأسلحة وما يتصل به من مسائل تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نقدر مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة باعتباره شريكا لا غنى عنه في جهودنا، ونتطلع إلى زيادة تنسيقه مع الوكالة المعنية بالتنفيذ في مجالي الجريمة والأمن.

وترى دول الجماعة الكاريبية أن القوانين والأنظمة عناصر حاسمة في وسائلنا لمواجهة التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة. غير أن قادتنا يقرون أيضا بأهمية الالتزام السياسي لنجاح أي خطة تروم معالجة هذه المسألة. وفي إطار السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، اعتمد رؤساء الحكومات، في الاجتماع الثاني والثلاثين لمؤتمر رؤساء الحكومات في الجماعية الكاريبية، إعلان الجماعة الكاريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وهذا الصك التاريخي يلزم رؤساء الحكومات، من جملة أمور، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة كامل الامتثال برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة، تمكين كيانات الأمن الوطنية والإقليمية بتزويدها بالقدرات اللازمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فضلا عن العناصر الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك في مجالات مراقبة الحدود، وجمع المعلومات الاستخباراتية و تحاليل الطب الشرعي، ومواصلة إيلاء الأولوية القصوى على الصعيدين الوطني والإقليمي للمسائل المتصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، والقضاء عليه.

وعلى الرغم مما نبذله من جهود على الصعيد الإقليمي، فإننا لا نزال ندعو بشدة إلى اتخاذ إجراء على مستوى نصف الكرة الغربي وعلى المستوى العالمي للإسهام في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نحن لسنا من المستوردين أو المنتجين الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أن موقعنا الجغرافي الاستراتيجي مقرونا بسهولة التسلل إلى حدودنا جعلنا تحت رحمة الاتجار غير المشروع عبر الحدود. وهكذا، لابد من استمرار تضامن المجتمع الدولي في مواجهة هذا النشاط الإجرامي.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية التنفيذ التام لبرنامج العمل وصكه الدولي المعني بتعقب الأسلحة. فلهذين الصكين غير الملزمين، فضلا عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أهمية بالغة في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونقر بأن التعاون وبناء القدرات ركنان أساسيان لأي استراتيجية للنجاح في مواجهة التهديد المتعدد الأوجه المتمثل في انتشار الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإمكانية الحصول عليها في مجتمعاتنا. وبالتالي، فإننا نرحب بعقد اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل، الذي عقد من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو، والذي مكن الدول من تبادل أفضل الممارسات في مجال الوسم وحفظ السجلات و التعقب، واستكشاف فرص أخرى لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في هذه المجالات. وتؤيد الجماعة الكاريبية عقد المزيد من اجتماعات الخبراء الحكوميين المفتوحة العضوية في المستقبل في سياق برنامج العمل.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى إجراء المؤتمر الثاني لاستعراض البرنامج، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر المقبلين، وتتعهد بتأييد الرئيسة المعينة، السفيرة أوغوو ممثلة نيجيريا، لكفالة نجاح الاجتماع. ونرى أن المؤتمر الاستعراضي ينبغي ألا يقتصر على مجرد النظر في تنفيذ البرنامج منذ آخر مؤتمر استعراضي، في عام ٢٠٠٦. بل ينبغي أن يستهدف تعزيز تنفيذ البرنامج، بما في ذلك مناقشة المسائل المتصلة بتعزيز المراقبة عبر الحدود.

وفي أوقات انعدام اليقين في المجالين المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي، من الصعب على العديد من الدول الأعضاء أن تحشد ما يكفي من الموارد لمعالجة العديد من المسائل، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية بجميع أنواعها. وبالتالي، فإن الجماعة الكاريبية تشيد بمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على زيادة ما يقدمه من مساعدة إلى بلداننا، من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/66/177).

وقد ساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي لدين، وتحسين قدراتنا على إدارة المخزونات، وكفالة اتساق قوانيننا الوطنية مع الصكوك العالمية والإقليمية. وبينما نعقد هذا الاجتماع، يواصل المركز تدمير الفائض والقديم من الأسلحة النارية، وهو حدث بدأ في ترينيداد وتوباغو في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ومن المقرر أن ينتهي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. كما يحظى ذلك النشاط بدعم ومساهمة كندا والولايات المتحدة. ونشيد بالمركز الإقليمي على ما يقوم به من عمل في المنطقة، وندعو الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومراكزه الإقليمية.

إننا نمر بمنعطف حاسم فيما يتعلق بتنسيق استجابة المجتمع الدولي للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي عام ٢٠١٢، هنا في الأمم المتحدة، سنشهد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي لمعاهدة تجارة الأسلحة، الذي سيعقبه المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإذ نتطلع إلى تحسين وتنقيح برنامج العمل، فإن الجماعة الكاريبية تظل على وعي تام باحتمال إبرام معاهدة شاملة وفعالة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، لدى معالجة المسائل المتعلقة بتحويل الأسلحة والسمسرة فيها وجميع التدابير الأخرى التي يمكن أن تحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، إن لم تزيله، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

إن إبرام معاهدة ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، بأحكام تتعلق ببناء القدرات ونظام فعال للتنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي، سيسهم في الحد من أعمال العنف المسلح، والصراعات المسلحة والجرائم الأخرى التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما سيسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد الجماعة الكاريبية بشدة أن تلك الأهداف ستتحقق، بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإبداء الاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن جسامة وتعقيد التحديات التي يشكلها تدفق الأسلحة التقليدية بدون عراقيل، لاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، يعني أنه يجب علينا أن نوجد حلولا مستبصرة وشاملة. ويعتقد بلدي أن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة يمكن أن يوفر هذا الحل، من خلال وضع معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، بغية سد الثغرات القائمة في السياسات العامة المعنية بتحديد الأسلحة التي تيسر تحويل هذه الأسلحة إلى السوق السوداء. وكثيرا ما تؤدي تلك الثغرات إلى سقوط الأسلحة في أيدي من سيستخدمونها لانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبلدي، شأنه في ذلك شأن البلدان الأخرى، يقر ما أحرز من تقدم كبير في المفاوضات بشأن المعاهدة تحت القيادة الفعالة والمستبصرة للسفير غارسيا موريتان، الذي سير مناقشات مفتوحة وشاملة لمعالجة التحديات الكثيرة الكامنة في جهود وضع معاهدة صارمة وملزمة قانونا ويمكن التحقق منها بشأن تجارة الأسلحة. ونقر بأن الأوراق التي قدمها تشكل نقطة انطلاق قوية للمفاوضات النهائية على معاهدة لتجارة الأسلحة، ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة المشاركة في العملية بصورة كاملة وبناءة. ونعرب عن ارتياحنا للتغلب على العراقيل بغية بلوغ هذا المنعطف الحاسم في مناقشاتنا بشأن المعاهدة، غير أنه من المهم أن نستحضر الهدف المشترك الذي مكننا من الوصول إلى هذه المرحلة.

وكما أشار بلدي أثناء اختتام اجتماع اللجنة التحضيرية في تموز/يوليه، فإن المعاهدة التي نسعى إلى وضعها ليست مجرد هدف في حد ذاتها، بل أيضا وسيلة لتحقيق غاية هامة، أي تعديل الواقع المسلم به في الفقرة التاسعة من ديباجة القرار ٨٩/٦١

”بأن عدم وجود معايير دولية متفق عليها عموما بشأن نقل الأسلحة التقليدية للتصدي هو أحد العوامل التي تسهم في نشوب النزاع المسلح وتشريد السكان والجريمة المنظمة والإرهاب، مما يقوض دعائم السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة“

وتلك الشواغل الأساسية المتعلقة بالأمن البشري تتطلب معاهدة شاملة من حيث نطاقها وقوية من حيث معاييرها، تقوم على أساس احترام ذلك الأمن البشري.

إن كوستاريكا لا تعتبر أن تلك الأهداف الطموحة تتنافى مع إمكانية تنفيذ المعاهدة باعتبارها صكا لتنظيم تجارة الأسلحة، كما لا نعتقد أنها متنافية مع ما استغرقناه من وقت في المفاوضات. بل على العكس من ذلك، أهداف معاهدة تجارة الأسلحة فيما يتعلق بالأمن البشري متناسبة مع تنفيذها وإمكانية التحقق منها، طالما يقدم ما يلزم من تعاون ومساعدة ودعم تقني لتيسير امتثال جميع دول العالم لها، مما سيمكننا من تفادي تحول البلدان الأقل حزما من حيث قوانين المراقبة إلى ثغرات يمكن أن تفلت منها عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولية.

وتعتقد كوستاريكا أن تلك الأهداف ينبغي أن تشكل المبادئ التوجيهية، بينما نواصل التفاوض على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف. كما نحيي ونقدر مشاركة منظمات المجتمع المدني، التي أثرت بتجربتها وخبرتها الحوار خلال جميع مراحل العملية المتعلقة بمعاهدة تجار الأسلحة.

وفي الختام، تقر كوستاريكا بأن العديد من النظم الإقليمية والدولية، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أحرزت تقدما محمودا صوب بناء الثقة وتعزيز السلم والأمن العالميين.

غير أنه من الواضح، بينما يتواصل ازدياد التكاليف البشرية والإنمائية لأعمال العنف المسلح في أمريكا اللاتينية وجميع أنحاء العالم، أننا نحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية لوقف مصدر تدفق الأسلحة التقليدية المدمرة بدون عوائق. ونعتقد أن الوقت قد حان لحشد الإرادة السياسية دعما لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وفقا للمعايير التي أشرت إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الوفود على ما قامت به من عمل مضن اليوم وخلال سائر أيام الأسبوع. كما أشكر المترجمين الشفويين على ما أبدوه من مرونة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.